نفْي العددية عن اتصاف اللّه تعالى بالوحدانية

مع تحقيق ثلاث رسائل في شرح قول الإمام أبي حنيفة (ت: ١٥٠هـ): «واللّه تعالى واحد لا من طريق العدد»

لمحمد بن حمزة الكوزول حصاري (ت: ١١٢٢هـ)

ولحمزة أفندي الدارندوي (ت: ١١٦٧هـ)

ولإبراهيم بن محمد كوزي بيوك زاده (ت: ١٢٥٣هـ)

الدكتور

قدري قدري محمد الديب

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد

نَفْي العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية مع تحقيق ثلاث رسائل في شرح قول الإمام أبي حنيفة (ت: ١٥٠هـ): «والله تعالى واحد لا من طريق العدد»، لمحمد بن حمزة الكوزول حصاري (ت: ١١٢٢هـ)، ولحمزة أفندي الدارندوي (ت: ١١٦٧هـ)، ولإبراهيم بن محمد كوزي بيوك زاده (ت: ١٢٥٣هـ).

ملخص البحث:

بَيَّنَ هذا البحث المقصودَ مِن الواحد العددي، ومِن وَصْفِ الله تعالى بأنّه واحدٌ؛ فكشف لنا عن أنّ الواحد العددي يُقال بالإطلاق على ما هو غير قابلٍ للانقسام أصلًا، ويُقال على غيره لكنْ مِن الجهة التي كان فيها واحدًا فقط، وسَلَّطَ الضوء على الخلاف في الواحد العددي مِن حيث إنّه داخلٌ في العدد أم مُجرد مَبْدأ له. كما كشف لنا البحث عن أنّ المعاني الرئيسة لوصف الله تعالى بأنّه واحد هي: عَدَمُ صِحّة الانقسام، وعَدَمُ المثيل والشبيه والنظير، وعَدَمُ الشريك في الخلق والتدبير.

ثُمَّ انتقل البحث لبيان مقصود علماء العقيدة مِن نَفْيِ العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية، وأنّهم في هذا على رأيين، لكنّهم مُتفقون جميعًا على أنّ هذا النَّفْيَ مُؤَدّاه أنّ وحدانية الله تعالى تختلف عن أيِّ شيء غيره يُقال عليه واحد.

ثُمَّ عَرَضَ البحث لكلامٍ للإمام الأشعري في هذه القضية فُهِمَ على غير وَجْهِهِ، فَوَضَّحَه وبَيَّنَ مقصودَه مِنْهُ، كما تناول البحث مغالطةً حول نِسبة كتاب «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة، اعتمادًا على ما زعمه أصحاب هذه المغالطة مِن أنَّ مقولة: «والله تعالى واحد لا من طريق العدد» الواردة فيه لا تُحَقِّقُ التوحيدَ المطلوبَ شرعًا.

ثُمَّ قام البحث بتحقيق ثلاث رسائل أَفْرَدَها مُصَنِّفُوها لِشَرْحِ المقولة المذكورة، وبيان ما تحتويه مِن معاني التنزيه والإجلال لله تعالى.

الكلمات المفتاحية: نفي - العددية – وحدانية – أبو حنيفة – الفقه الأكبر.

Denying numericality from describing God Almighty as oneness
With the investigation of three treatises explaining the saying of Imam Abu Hanifa (d. 150 AH): "And God Almighty is one, not through number," by Muhammad bin Hamza al-Kozul Hisari (d. 1122 AH), by Hamza Effendi al-Darandavi (d. 1167 AH), and by Ibrahim bin Muhammad Kuzi. Buyukzadeh (d. 1253 AH).

Abstract:

This research clarifies what is meant by the numerical one, and by describing God Almighty as one. He revealed to us that the numerical one is said to apply to what is indivisible in the first place, and it is said to refer to something else but from the side where there was only one, and he shed light on the disagreement regarding the numerical one in terms of whether it is included in the number or merely its principle. The research also revealed to us that the main meanings of describing God Almighty as one are: the lack of valid division, the lack of similarity, similarity and counterpart, and the lack of a partner in creation and management.

Then the research moved on to clarify the purpose of the scholars of belief in denying the numerical description of God Almighty as oneness, and that they are of two opinions in this matter, but they all agree that this denial means that the oneness of God Almighty differs from anything other than Him that is called one.

Then the research presented a statement by Imam al-Ash'ari on this issue that was misunderstood, so he clarified it and clarified its intent. The research also dealt with a fallacy about the attribution of the book "The Greater Jurisprudence" to Imam Abu Hanifa, based on what the authors of this fallacy claimed, that the saying: "And God Almighty is one and not

From the method of number" contained therein does not achieve the monotheism required by Islamic law.

Then the research investigated three letters written by their compilers to explain the aforementioned saying and explain the meanings of exaltation and reverence for God Almighty it contains.

Keywords: Denial – Numerical - oneness - Abu hanifat - Alfiqh alakbar

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد، وعلى آلِه وأصحابِه الطيّبين الطاهرين، ومَن سَارَ على دَرْبِهم إلى يوم الدين:

وبعد،

فَتُعَدُّ صفة الوحدانية أكثر الصفات الإلهية التي اعتنى القرآن الكريم بِذِكْرِها، حتى إنَّ المولى سبحانه أَفْرَدَ لها سورة الإخلاص - التي تَعْدل ثُلث القرآن [١] فيما تَتَضَمَّنُه مِن معانٍ أو في أَجْرِها-؛ لتُوقِفَنا على أبعادها وما ينبغي أنْ نعتقدَه في الله تعالى مِن خلالها، فقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإِخْلَاص: ١ - ٤].

وقد لَفَتَ سيدنا رسول الله ﷺ أنظار المُسْلمين إلى ضرورة البَدْءِ بها في دعوة المخالِفين لها، وذلك قبل إلزامهم بما افترضه الله تعالى عليهم مِن فرائض، وما أوجبَه عليهم مِن واجبات، فقال ﷺ لمعاذ بن جبل ﵁ لَمَّا بعثه إلى أهل اليمن: «إنّك تَقْدَمُ على قوم مِن أهل الكتاب، فَلْيَكُنْ أوّل ما تدعوهم إلى أنْ يُوَحِّدُوا الله تعالى، فإذا عَرفوا الله، فأخبرهم أنَّ الله قد فَرَضَ عليهم خَمْسَ صلواتٍ في يومهم وليلتهم...الحديث»[٢].

---

(١) على ما ورد في الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي سعيد الخدري ﵁، كتاب «فضائل القرآن»، باب «فضل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ »، ج٦ ص١٨٩ برقم٥٠١٣، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، سنة ١٤٢٢هـ ومسلم في صحيحه، عن أبي الدرداء ﵁، كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب «فضل قراءة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ »، ج١ ص٥٥٦ برقم٨١١، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، عن ابن عباس ﵁، كتاب «التوحيد»، باب «ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى»، ج٩ ص١١٤ برقم٧٣٧١.

ولَمَّا كان ذلك كذلك، فقد أَوْلَى علماء العقيدة هذه الصفة الجليلة اهتمامًا كبيرًا، وقد بَلَغَ مِن تقديرهم لشأنها، وإدراكهم لأهميتها، أنْ سَمُّوا العِلْمَ الذي يتناول ما ينبغي أنْ يعتقده الإنسان في الله تعالى وفي الأنبياء وفي اليوم الآخر بِعِلْمِ التوحيد؛ اشتقاقًا منها.

ومِن بَيْنِ ما اعتنى به علماء العقيدة فيما يَخُصُّ صفة الوحدانية: بيانهم أنَّ وَصْفَ الله تعالى بأنّه واحدٌ يُخالف وَصْفَ أيِّ شيءٍ غيره سبحانه بهذا الوصف، فهو سبحانه واحدٌ لا كغيره.

وتَحْتَ هذه المخالفة تأتي معانٍ كثيرةٌ وتوضيحاتٌ عديدةٌ، جاءت عبارة الإمام أبي حنيفة (ت: ١٥٠هـ) في «الفقه الأكبر» ملخصة لها، وهي قوله: «والله تعالى واحدٌ لا مِن طريق العدد»[١]، وقد اسْتُخْدِمَتْ العبارة بَعْدَهُ بكثرة مِن قِبَلِ علماء عِدّة مِن مدارس عقدية مختلفة، بحيث صارتْ مَحَلَّ اتفاق بَيْنَ جمهرة أهل العلم.

نعم، اختلَف المستخدمون لهذه العبارة في قصدهم منها، لكنّهم جميعًا مُتفقون على أنّها تؤدي إلى أنّ وَصْفَ الله تعالى بأنّه «واحدٌ» مخالفٌ لِوَصْفِ غيره سبحانه بنفس الوَصْف.

وفي هذا السياق نَجِدُ للإمام أبي الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) كلامًا في هذه القضية فُهِمَ على أنّه مخالفٌ لمُقتضى هذه العبارة، لكنْ عند التحقيق يظهر أنّ الخلاف ليس في لُبِّ العبارة وفحواها، وأنَّ الإمام الأشعري قائلٌ بمقتضاها وما يُفهم مِن معناها.

لكنّ الغريب أنْ تكون عبارةُ الإمام أبي حنيفة في «الفقه الأكبر» مَحَلَّ اعتراضٍ مِن بعض المعاصرين المُدَّعِين الانتماء لمذهب السلف، حيث زعموا أنّها لا تُعَبِّرُ عن الوحدانية بمفهومها اللغوي والشرعي، وجعلوها مِن بَيْنِ مُسَوِّغات تشكيكهم في نِسبة الكتاب المذكور للإمام أبي حنيفة!

(١) الفقه الأكبر، للإمام أبي حنيفة، ص٤، دائرة المعارف النظامية – حيدرآباد الدكن، ١٣٤٢هـ.

وقد وقفتُ على ثلاث رسائل أَفْرَدَتْ هذه العبارة بالشرح وتوضيح المَرام، على وَجْهٍ لا يبقى معه أيَّ لَبْسٍ ولا إيهام.

ومِن هُنا جاء هذا البحث بعنوان:

نَفْيُ العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية

مع تحقيق ثلاث رسائل في شرحِ قول الإمام أبي حنيفة (ت: ١٥٠هـ):

«والله تعالى واحد لا من طريق العدد»

لمحمد بن حمزة الكوزول حصاري (ت: ١١٢٢هـ)

ولحمزة أفندي الدارندوي (ت: ١١٦٧هـ)

ولإبراهيم بن محمد كوزي بيوك زاده (ت: ١٢٥٣هـ)

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١ الوقوف على أبعادِ المخالَفة بَيْنَ وَصْفِ الله تعالى بأنّه واحدٌ وَوَصْفِ غيرِه بِنَفْسِ الوصف، وبيان مقصود علماء العقيدة مِن نَفْيِ العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية.

٢ تفنيد زَعْمِ مَن اعترض على عبارة الإمام أبي حنيفة وبيان تهافُتِ قَوْلِه.

٣ إزالة اللغط حول كلامِ الإمام الأشعري في هذه القضية، والذي فُهِمَ على غير وَجْهِهِ.

٤ إخراج الرسائل الثلاث المذكورة مِن بَيْنِ أضابير المخطوطات إلى عالم المطبوعات، وتحقيقها تحقيقًا علميًا.

تساؤلات البحث وإشكالاته:

أهم التساؤلات والإشكالات التي يثيرها البحث هي:

ما المقصود بالواحد العددي؟ وهل هو داخل في العدد؟ وعَلَامَ يُقال؟

وما المعاني التي تُفهم مِن وَصْفِ الله- تعالى- بأنّه واحد؟ وهل يَصْدُقُ على وحدانيته- عز وجل- أنّها مِن قبيل الواحد العددي؟

وما الذي يُفهم مَنْ نَفْيِ علماء العقيدة العدديةَ عن وحدانية الله سبحانه؟ وهل الخلاف في تفسير المُراد مِن هذا النَّفْيِ خلافٌ حقيقيٌّ أم لفظيٌّ؟ وهل خالفَ الإمام الأشعري في هذه القضية؟ وهل النَّفْيُ للعددية عن وحدانية الله تعالى يستحقُّ أنْ يكون مَثَارَ نَقْدٍ واعتراض؟

هذه أهم تساؤلات البحث وإشكالاته التي يحاول الإجابة عنها.

منهج البحث:

بخصوص قضية نَفْيِ العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية: فقد اعتمدتُ على المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي:

- حيث قمتُ بِجَمْعِ المادة العلمية المتعلّقة بالموضوع، وترتيبها، ووضعها وضعًا مناسبًا في البحث، مع توظيفها في معالجة إشكالات البحث والجواب على تساؤلاته.
- كما قمتُ بتسليط الضوء على المُعترضين على عبارة الإمام أبي حنيفة: «والله تعالى واحدٌ لا مِن طريق العدد»، وبيان شبهتهم وتفنيدها، كما سَأُسَلِّطُ الضوء على وجه الاعتراض على كلامِ الإمام الأشعري في هذه القضية، وبيان حقيقة مقصده مِن كلامه.
- وبخصوص تحقيق الرسائل الثلاث في شرح عبارة الإمام أبي حنيفة: فقد اعتمدتُ على منهج النَّصِّ المُختار مِن بَيْنِ مناهج تحقيق المخطوطات، وسيأتي تفصيل مُبررات هذا وما قمتُ به في التحقيق، وذلك قَبْلَ النصوص الثلاثة المُحَقَّقَة.

الدراسات السابقة:

لَمْ أَقِفْ بحسب ما اطلعتُ عليه على دراسةٍ سابقةٍ تَنَاوَلَتْ موضوعَ البحث، كما أنَّ الرسائل الثلاث التي يقوم البحث على تحقيقها لَمْ يَسْبِقْ أنْ حُقِّقَتْ مِنْ قَبْل.

خطة البحث:

اقتضتْ طبيعة البحث أنْ يكون مُقَسَّمًا إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة:

المقدمة: بَيَّنْتُ فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وتساؤلات البحث وإشكالاته، وحدود البحث، والمنهج المُتَّبَع فيه، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: نفي العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية:

ويشتمل على أربعة مطالب:

- المطلب الأول: المقصود مِن الواحد العددي ومن وَصْفِ الله تعالى بأنّه واحدٌ.
- المطلب الثاني: المقصود مِن نَفْيِ العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية.
- المطلب الثالث: إزالة اللغط حول كلام للإمام الأشعري في مسألة نَفْيِ العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية.
- المطلب الرابع: مغالطة حول نسبة «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة انطلاقًا مِن نَفْيِ العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية.

المبحث الثاني: تحقيق ثلاث رسائل في شرح قول الإمام أبي حنيفة: «والله تعالى واحدٌ لا مِن طريق العدد».

- المطلب الأول: ترجمة المُصَنِّفِين الثلاثة.
- المطلب الثاني: نِسبة كُلِّ رسالة مِن الرسائل الثلاث لِمُصَنِّفِها ومنهج التحقيق.
- المطلب الثالث: وَصْفُ النُّسَخِ المُعتمدة في التحقيق وصُوَرها.
- المطلب الرابع: النصوص المُحَقَّقَة الثلاثة.

الخاتمة: بَيَّنْتُ فيها أَهَمَّ النتائج التي توصّل إليها البحث.

وأخيرًا، أسأل الله تعالى بأنّه الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كُفُوًا أحد، أنْ يَكْتُبَ لهذا العمل النفع والقبول، فإنّه سبحانه أعظم مسؤول، وصَلِّ اللهم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسَلِّمْ.

المبحث الأول

نفي العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية

المطلب الأول

المقصود من الواحد العددي ومن وصف الله تعالى بأنه واحد

لَمَّا كان فَهْمُ المقصود مِن قضية نَفْي العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية والآراء فيها مُترتبًا على فَهْم المقصود مِن «الواحد العددي»، وكذا مِن «وَصْف الله تعالى بأنّه سبحانه واحد»، فإنّه مِن الضروري أنْ يبدأ البحث ببيان هذين الأمرين، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: المقصود من الواحد العددي:

ذَكَرَ كثير مِن المتكلمين أنَّ «الواحد» يُطلق على عدة أشياء، مِن خلال ذِكْرِها يظهر لنا مقصودهم مِن «الواحد العددي».

حيث ذكروا أنَّ ما يُقال عليه «واحد»:

إمّا أنْ يكون غير مُنقسم، أو يكون مُنقسمًا:

- فإنْ كان غير مُنقسم: فإمّا أنْ يكون غير قابل للانقسام، أو يكون قابلًا للانقسام:

- فإنْ كان غير قابل للانقسام: فهو الواحد بالعدد مطلقًا: كالجوهر الفرد(١).

- وإنْ كان قابلًا للانقسام: فأجزاؤه: إمّا متشابهة، أو غير متشابهة:

---

(١) هو: الجزء الذي لا يتجزأ، ويُعَرَّفُ بأنّه جوهر ذو وَضْعٍ لا يَقْبَل القسمة أصلًا لا قطعًا ولا كسرًا ولا وهمًا ولا فرضًا، أثبتَه المتكلّمون ونفاه الحكماء. (ينظر: المبين في شرح معاني ألفظ الحكماء والمتكلمين ، للآمدي، ص١١٠، تحقيق: أ. د/حسن الشافعي، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م. وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، ج١ ص٥٥٨، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٦م).

- فإنْ كان الأول: فيُسمى الواحد بالاتصال، كالماء المتصل الأجزاء.

- وإنْ كان الثاني: فيُسمى الواحد بالتركيب، كالواحد من الحيوان أو النبات.

وهذه الأقسام الثلاثة يُقال عليها «واحد بالشخص».

- وإنْ كان مُنقسمًا بالفعل: فلا بُدَّ أن تشترك أعداده في معنى كُلِّيٍّ[1]، بحيث يَصِحُّ إطلاق اسم «الواحد» عليها باعتباره، وإلّا فلا معنى لإطلاق اسم «الواحد» عليها. وعلى حسب انقسام ذلك الكلى المشترك، يكون انقسام هذا الواحد:

- فإنْ كان الكليُّ المُشترَك جِنسًا[2]: قيل لما تحته مِن الأنواع: إنّها واحدة بالجنس، كالإنسان والفرس بالنسبة إلى الحيوان، غير أنَّ ما كان واحدًا بالجنس فهو كثير بالنوع.

- وإنْ كان الكليُّ المشترك نوعًا: قيل للأعداد الداخلة تحته: إنها واحدة بالنوع، كزيد وعمرو بالنسبة إلى الإنسان.

- وإنْ كان الكليُّ المشترك عَرَضِيًّا[3]: قيل لما تحته من الأعداد: إنها واحدة بالعَرَض.

هذا، وممّا يُلْحَق بالكلام في أقسام «الواحد» السابقة بيان أنَّ: الاتحاد في الجنس يُسمى: مُجانسة، والاتحاد في النوع يُسمى: مُماثلة، والاتحاد في العَرَضِيّ؛ إنْ كان في الكم

---

(١) الكُلِّيّ: هو ما لا يَمْنع نَفْسُ تصوّره مِن وقوع الشركة فيه. (ينظر: المبين، للآمدي، ص٧٢. والتعريفات، للسيد الشريف، ص١٨٦، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

(٢) المقصود بالجنس هو: الكُلِّيُّ المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو. والنوع الآتي ذِكره المقصودُ به النوع الحقيقي، وهو: الكُلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو. (ينظر: شرح القطب على الشمسية مع مجموعة الحواشي، ج١ ص٣٤٨ وص٢٥١، المطبعة الأميرية بمصر، ١٣٢٣هـ – ١٩٠٥م. والتعريفات، للسيد الشريف، ص٧٨، وص٢٤٧).

(٣) ليس المقصود هُنا العَرَض المقابل للجوهر، وإنّما المقصود «العرضي» المقابل للذاتي، ويُعَرَّف بأنّه الخارج عن الماهية، فيشمل: الخاصة والعرض العام، بخلاف الذاتي: فهو ما ليس بخارج عنها، فيشمل: الجنس والنوع والفصل. (ينظر: شرح القطب على الشمسية، ج١ ص٢٤١:٢٤٣. وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ج١ ص٨١٩).

يُسمى مُساواة، وإنْ كان في الكيف يُسمى: مُشابهة، وإنْ كان في الشكل يسمى: مُشاكلة، وإنْ كان في الإضافة يُسمى: مُناسبة، وإنْ كان في الأطراف يُسمى: مُوازاة(١).

هذا، وقد نَصَّ الشهرستاني (ت: ٥٤٩هـ) والآمدي (ت: ٦٣١هـ) على أنَّ القِسْم الذي يُقال عليه «واحد عددي» بالإطلاق - أيْ: دون اعتبارٍ ما - هو القِسْم الأول، فيكون «الواحد العددي» بالإطلاق: ما هو غير قابلٍ للانقسام أصلًا(٢).

ويُفهم مِن هذا أنَّ غير هذا القِسْم يُقال عليه أيضًا «واحد عددي»، لكنْ لا مطلقًا، وإنّما باعتبارٍ ما:

- فيُقال مثلًا للواحد بالاتصال وكذا بالتركيب: إنّه واحد عددي مِن حيث إنَّ شخصه غير مُنقسم وإنْ قَبِلَ القِسمة إلى أجزاء.

- ويُقال للواحد بالجنس، أو بالنوع، أو بالعَرَضي: إنّه واحد عددي مِن حيث إنَّ جنسه أو نوعه أو عرضيه واحد غير مُنقسم، وإنْ كانت حقيقة الجنس نفسه وكذا النوع والعرضي تُقال على كثيرين.

ولعلّ هذا ما قَصَدَ إليه بعض المتكلمين مِن قولهم: «واحد مِن وَجْهٍ»(٣)، وذلك في بيان مورد الأقسام الأخرى في مقابل القِسْم الأول الذي يُقال عليه «واحد» مطلقًا.

---

(١) ينظر مثلًا: أبكار الأفكار، للآمدي، ج٢ ص٩٠، ٩١، تحقيق: أ.د/أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م. وطوالع الأنوار، للبيضاوي، ص٩٤، ٩٥، تحقيق: عباس سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ٢٠٠٧م. وشرح المواقف «المواقف للعضد الإيجي، وشرحها للسيد الشريف الجرجاني»، ج٤ ص٤٢:٥١، ط دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. وشرح المقاصد، للسعد التفتازاني، ج٢ ص٣١:٣٤، تحقيق: أ.د/عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٢) ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ج٣ ص٢٥، ط مؤسسة الحلبي، بدون. وأبكار الأفكار، للآمدي، ج٢ ص٩٠.

(٣) ينظر مثلًا: المباحث المشرقية، للفخر الرازي، ج١ ص١٧٨، تحقيق: محمد المعتصم بالله

ولِأَبي هاشم الجُبّائي (ت: ٣٢١هـ) عبارة يُفهم منها هذا بوضوح، قالها وهو بصدد بيان أنَّ الواحد الذي هو بمعنى: «ما لا يَقْبَل الانقسام أصلًا» – الذي يُقال على الواحد العددي مطلقًا – يُقال بالحقيقة وليس بالمجاز – على ما هو رأي البعض(١) - على وَصْف الإنسان بأنّه إنسان واحد، يقول القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥هـ): «والذي قاله شيخنا أبو هاشم في ذلك: أنَّ وصفهم للإنسان بأنّه "إنسان واحد" حقيقة؛ لأنّه مِن حيث كان إنسانًا وجب ألّا يَتجزّأ ولا يَتبعَّض، أَلَا ترى أنَّ هذا الاسم لا يَقع على بعضه، فَحَلَّ في الوجه الذي صار إنسانًا مَحَلَّ الواحد في الحقيقة الذي لا بعض له»(٢).

فها هو هُنا جَعَلَ عَدَمَ قابلية الانقسام – الذي هو معنى الواحد العددي مطلقًا – صادقًا على ما هو مُتجزّئ ومُتبعِّض؛ وذلك لأنَّ عَدَمَ التجزُّؤ والانقسام إنّما هو فيما هو موصوف بأنّه واحدٌ فيه.

ونَخْلُص مِن هذا إلى أنَّ «الواحد العددي» يُقال مطلقًا على ما هو غير قابلٍ للانقسام أصلًا، وكذا يُقال على ما هو قابلٌ للانقسام، لكنْ مِن الحيثية التي كان فيها واحدًا، وإنْ كان في نفسه قابلًا للانقسام والتجزُّؤ أو كان مُنقسمًا ومتجزئًا بالفعل.

البغدادي، ط دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م. وطوالع الأنوار، للبيضاوي، ص٩٤. وتسديد القواعد في شرح تجريد العقائد، للأصفهاني، ج١ ص٤٤١، تحقيق: د/خالد بن حماد العدواني، ط دار الضياء – الكويت، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م. وشرح المواقف، للسيد الشريف، ج٤ ص٤٢. وشرح المقاصد، للسعد التفتازاني، ج٢ ص٣١.

(١) وذهب آخرون إلى أنّ الواحد بالحقيقة إنّما هو ما لا يصح انقسامه، بينما المعاني الأخرى للواحد إنّما هي مِن قبيل المجاز. (ينظر: شرح أسماء الله الحسنى، للقشيري، ص٢١٥، ٢١٦، ط دار آزال – بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. والأمد الأقصى، لأبي بكر ابن العربي، ص٣١٠، تحقيق: عبد الله التوراتي، دار الحديث الكنانية، بدون).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار، ج٥ ص٣٤٤، ٣٤٥، تحقيق: د/محمود قاسم، بدون.

هذا، وممّا هو جدير بالذكر - ونحن بصدد إعطاء تصور عن «الواحد العددي» - أنّه قد جرى خلاف حَوْلَ «الواحد العددي»: هل يَصْدُقُ عليه أنّه عدد أو هو مَبْدأ للعدد وليس داخلًا تحته؟

وهذا الاختلاف المذكور حول «الواحد العددي» قد جرى بَيْنَ أهل الحساب مِن ناحية وبَيْنَ النُّحاة مِن ناحية أخرى:

* فقد ذهب جمهور أهل الحساب إلى أنَّ «الواحد» ليس عددًا؛ إذْ لم يَصْدُق عليه حَدُّ العدد، الذي هو الكميّة المُؤَلَّفة مِن الآحاد، فينبغي أنْ يكون العدد مُتَعَدِّدًا – أيْ: مُتَكَثِّرًا - في ذاته، ومِن هُنا فـ«الواحد» ليس بعدد؛ لأنّه لا تَكَثُّر فيه(١).

وبطريقة حسابية يُعَرِّفون العدد بأنّه: «ما ساوى نِصْفَ مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء»، فالعدد «خمسة» مثلًا:

- حاشيتاه القريبتان: السُّفلى: «أربعة»، والعُليا: «ستة»، ومجموعهما: «عشرة»، ونصفها: «خمسة».

- أمّا حاشيتاه البعيدتان بمرتبة: فالسُّفلى: «ثلاثة»، والعُليا: «سبعة»، ومجموعهما أيضًا: «عشرة»، ونصفها: «خمسة». وهكذا في باقي الأعداد.

ومِن هُنا فـ«الواحد»، ليس بعدد؛ إذْ لا حاشية سُفلى له أصلًا حتى تُضَمَّ مع العُليا، وإنّما «الواحد» عند جمهور أهل الحساب هو مَبْدأ العدد، وليس مِنْهُ(٢).

---

(١) ينظر: المباحث المشرقية، للفخر الرازي، ج١ ص١٨٥. والحدائق في المطالب العالية الفلسفية، لأبي محمد البطليوسي، ص٧٥، تحقيق: محمد رضوان الداية، ط دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. والكليات، للكفوي، ص٦٤٠، تحقيق: عدنان درويش وزميله، مؤسسة الرسالة – بيروت، بدون. وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ج٢ ص١١٦٧. ودستور العلماء، للأحمدنكري، ج٢ ص٢١٩، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) ينظر مثلًا: عيار النظر، لأبي منصور البغدادي، ص٣٢٧، ٣٢٨، تحقيق: أحمد عروبي، ط أسفار – الكويت، بدون. والمطالب العالية، للفخر الرازي، ج٣ ص٢٥٦، تحقيق: أحمد حجازي

بينما قال النُّحاة بأنَّ «الواحد العددي» هو مِن العدد وداخل فيه؛ لأنّه الأصل المبني مِنْهُ، ومِن المستبعد أنْ يكون أصل الشيء ليس مِنْهُ، ثُمَّ إنَّ «الواحد العددي» له كميّة في نَفْسه، فإنّه إذا قيل: كَمْ عِنْدَك؟ صَحَّ أنْ يُقال في الجواب: واحدٌ، كما يُقال: ثلاثة، وغيرها(١).

وقد اهتمَّ الشهرستاني بتحرير محل النزاع في هذه القضية، فبيَّن أنَّ «الواحد العددي» هو مِن قبيل المُشترك اللفظي(٢) في هذا الصدد الذي فيه التنازع، حيث:

- يُطلق ويُراد به ما يتركّب مِنْهُ العدد؛ فإنَّ الاثنين لا معنى لها إلّا واحدٌ مكررٌ أول تكرير، وكذلك الثلاثة والأربعة.
- ويُطلق ويُراد به ما يَحْصُل مِنْهُ العدد، أيْ: هو علته ولا يدخل في العدد، أيْ: لا يتركّب مِنْهُ العدد.
- وقد تُلازم الواحدية جميع الأعداد، لا على أنَّ العدد تَركَّب منها، بل كل موجود فهو في جنسه أو نوعه أو شخصه واحد، يُقال: إنسان واحد، وشخص واحد، وفي العدد كذلك؛ فإنَّ الثلاثة في أنَهَا ثلاثة: واحدةٌ.

السقا، ط دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م. والكليات، للكفوي، ص٦٤٠. وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ج٢ ص١١٦٧. ودستور العلماء، للأحمدنكري، ج٢ ص٢١٨، ٢١٩.

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، لإسماعيل بن الأفضل الأيوبي، ج١ ص٣٠، تحقيق: د/رياض الخوام، المكتبة العصرية - بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م. والمصباح المنير، للفيومي، ج٢ ص٣٩٥، المكتبة العلمية – بيروت، بدون. وتاج العروس، لمرتضى الزبيدي، ج٨ ص٣٥٣، دار الهداية، بدون.

(٢) المشترك اللفظي: هو اللفظ المُفرد الذي وُضِعَ لمعانٍ متعددة على السواء، كلفظ «عين»: يُطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء الجارية، وعلى حرف الهجاء المعروف. (ينظر: التذهيب على التهذيب، للخبيصي، ص١٢٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م. وضوابط الفكر، لأستاذنا الدكتور محمد ربيع الجوهري، ص٣٨، ٣٢، مكتبة الإيمان – القاهرة، ط٥، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).

ثُمَّ يُعَقِّب الشهرستاني قائلًا: «فالواحدية بالمعنى الأول: داخلة في العدد، وبالمعنى الثاني: علة للعدد، وبالمعنى الثالث: ملازمة للعدد»(١).

ومهما يَكُن مِن أمرٍ، فإنَّ الجميع مُتفق على أنَّ «الواحد العددي» يُقال في مقابل الكثرة التي تبدأ مِن الاثنين فصاعدًا، سواء اعتبرناه داخلًا في العدد أو ليس داخلًا فيه وإنّما هو فقط مبدؤه.

ثانيًا: المقصود من وصف الله تعالى بأنه واحد:

يوصف الحق جَلَّ جلاله بأنّه «واحد»؛ حيث قال سبحانه على لسان يوسف: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ٣٩﴾ [يُوسُف : ٣٩]، وقال جَلَّ وعلا: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ١٧١﴾ [النِّسَاء : ١٧١]، وفي الحديث: أنَّ رسول الله ﷺ دخل المسجد، فإذا هو برجل قد قضى صلاته وهو يَتَشَّهَّدُ وهو يقول: اللهم إنّي أسألك بالله الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، أنْ تغفر لي ذنوبي، إنّك أنت الغفور الرحيم، قال: فقال النبي ﷺ: «قد غُفر له، قد غُفر له، قد غُفر له»، ثلاث مرار(٢)، إلى غير ذلك من الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية.

---

(١) الملل والنحل، للشهرستاني، ج١ ص٣٤.

(٢) أخرجه النسائي في سننه عن محجن بن الأدرع ڤ، ج٣ ص٥٢ برقم١٣٠١، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. وأحمد في مسنده عنه، ج٣١ ص٣١٠ برقم١٨٩٧٤، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، وقال محققه: «إسناده صحيح».

والناظر إلى ما ذَكَرَه علماء العقيدة وغيرهم مِمّن اهتم ببيان المراد مِن أسماء الله تعالى الحسنى، يَجِدُ أنَّ اسم الله تعالى «الواحد» له معانٍ عدة، وهي بحسب ما وَقَفَ عليه البحث:

المعنى الأول:

أنّه سبحانه لا يَصِحُّ انقسامه، فهو عز وجل غير مركَّب مِن أجزاء بحيث يَجْرِي عليه الانقسام والتجزّؤ[(١)].

وهناك عبارات أخرى لمعنى وصف الله تعالى بالـ «واحد» تؤول إلى نفس هذا المعنى، مثل:

- أنّه عز وجل هو: الذي لا يَصِحُّ فيه تقديرُ رَفْعٍ وإبقاءٍ[(٢)].

فهذه العبارة التي نَسَبَها الآمدي (ت: ٦٣١هـ) إلى بعض الأصحاب – أيْ: مِن الأشاعرة– هي كما يقول إمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ): «تُداني الأولى (أي: عبارة: لا يصح

(١) ينظر مثلًا: مجرد مقالات الأشعري، لابن فورك، ص٥٥، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق – بيروت، ١٩٨٧م. وشرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص٢٧٧، تحقيق: د/عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة. والمعتمد في أصول الدين، للملاحمي، ص٥٠٢، تحقيق: مارتن مكدرمت وزميله، الهدى – لندن، ١٩٩١م. وبحر الكلام، لأبي المعين النسفي، ص٩٦، تحقيق: د/ولي الدين الفرفور، دارالفرفور، ط٢ سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. والشامل، للجويني، ص٣٤٥، تحقيق: علي سامي النشار وزميليه، منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٩٦٩م. ونهاية الإقدام، للشهرستاني، ص٩٠، حرره وصححه: ألفريد جيوم.

(٢) ينظر: الشامل، للجويني، ص٣٤٥. وشرح الأسماء الحسنى، للقشيري، ص٢١٥. والمطالب العالية، للفخر الرازي، ج٣ ص٢٥٦. وأبكار الأفكار، للآمدي، ج٢ ص٨٩. والمباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية، لأبي الحسن الطنجي، ص٩٣٥، تحقيق: د/جلال البختي، ط مركز أبي الحسن الأشعري – المغرب، بدون.

انقسامه) في المعنى، وإنْ خالَفَتْها في الصيغة؛ فإنَّ الذي يُتَوَهَّم رَفْعُ شيء مِنْهُ مع إبقاء شيء، هو المُنقسم المُتعدد»[١].

- أنّه جَلَّ وعلا هو: الذي لا يَقْبَل الرَّفْعَ والوَضْعَ[٢].

وواضح أنَّ هذه العبارة - التي نَسَبها أبو القاسم الأنصاري[٣] للأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني (ت: ٤١٨هـ) - هي بِعينها سابقتها مع اختلاف الألفاظ؛ حيث قال الأنصاري في مُراد الإسفراييني منها: «يعني: الوَصْل والفَصْل، أشارَ إلى وَحدة الإله سبحانه؛ فإنَّ الجوهر يَقْبَلُ التأليف والزيادة، والإله سبحانه هو الواحد الأحد؛ فلا يقبل فصلًا ولا وصلًا»[٤].

- أنّه سبحانه هو: الذي لا يُقال فيه: شيء وشيء على غير معنى التكرار[٥].

وهذه العبارة التي نَسبها الآمدي أيضًا إلى بعض الأصحاب، هي كما يقول إمام الحرمين: قريبة ممّا سبق أيضًا[٦].

(١) ينظر: الشامل، للجويني، ص٣٤٥. ويقارن: أبكار الأفكار، للآمدي، ج٢ ص٨٩.

(٢) ينظر: الغنية، للأنصاري، ج١ ص٤٥٦، تحقيق: مصطفى عبد الهادي، دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

(٣) هو: سلمان بن ناصر بن عمران الأنصاري النيسابوري: متكلم، صوفي، فقيه، مفسر، تتلمذ على إمام الحرمين، وتوفي سنة ٥١٢هـ، من مؤلفاته: «شرح الإرشاد لإمام الحرمين»، و«الغنية في الكلام». (ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للتاج السبكي، ج٧ ص٩٦:٩٩، تحقيق: د/محمود الطناحي وزميله، ط هجر، ط٢، ١٤١٣هـ والأعلام، للزركلي، ج٣ ص١٣٧، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م).

(٤) ينظر: الغنية، للأنصاري، ج١ ص٤٥٦، ٤٥٧.

(٥) ينظر: الشامل، للجويني، ص٣٤٥. وأبكار الأفكار، للآمدي، ج٢ ص٨٩. والمباحث العقلية، للطنجي، ص٩٣٦.

(٦) ينظر: الشامل، للجويني، ص٣٤٥. ويقارن: أبكار الأفكار، للآمدي، ج٢ ص٨٩.

- أنّه جَلَّ وعلا هو: المُثْبَت الذي بِنَفْيِهِ نَفْيُ الوجود ولا مُثْبَتَ أَقَلَّ مِنْه.

وهذه عبارة أبي العباس القلانسي (١)، وواضح منها أنّها تؤدي نَفْسَ معنى «الذي لا يصح انقسامه»؛ فإنّ الذي يصح انقسامه إلى أجزاء، إذا نَفَيْتَ بعضه فلا يزال مِنْهُ ما هو مُتحقق موجود ثابت، أمّا الذي لا يصح انقسامه لكونه لا أجزاء له أصلًا، فَبِنَفْيِهِ لا يكون شيء مِنْهُ موجودًا.

- أنّه تعالى هو: الشيء(٢).

وقد ذكر إمام الحرمين أنّ هذا المعنى هو الذي ارتضاه القاضي الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) مِن بين المعاني التي ذُكِرَتْ في معنى «الواحد»، في محاولة مِنْهُ للوصول إلى تعريفٍ يَسْلَمُ مِن الإيرادات عليه، حيث ناقش التعريفات الأخرى وأورد عليها إيرادات بحسب كُلِّ تعريف.

وما يهمنا فيما نحن بصدده أنّ قول الباقلاني عن «الواحد» بأنّه: «الشيء»، مقصده مِنْهُ: «ما ليس شيئين فأكثر»، ولذا نَجِدُ إمام الحرمين بعد بيان رأيه في مناقشة الباقلاني لتعريفات «الواحد»، يقول: «فقد خرج مِن مضمون ما قلناه: إنّ الشيء الذي

---

(١) على ما حكاه الزاهد الصفار تلخيص الأدلة، ص٣٣٢، تحقيق: أنجليكا برودسرن، المعهد الألماني للدراسات الشرقية – بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م. والقلانسي هو: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي: كان لسان السنة قبل رجوع الإمام الأشعري عن الاعتزال، والأشعري تأخر عنه ذبًّا عن السنة ووفاة، وإنْ أدركه سِنًّا. (ينظر: تبيين كذب المفتري، لابن عساكر ص٦٩٨، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى – دمشق، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م).

(٢) ينظر: الشامل، للجويني، ص٣٤٥. والإرشاد، له، ص٥٢. والمباحث العقلية في شرح العقيدة البرهانية، لأبي الحسن الطنجي، ص٩٣٦.

انتفى عنه الانقسام هو الذي يقال فيه إنه "واحد"، وكونه "شيئًا" مع انتفاء الانقسام عنه متلازمان»[1].

المعنى الثاني:

أنّه جَلَّ وعلا لا مثيل له ولا شبيه ولا نظير[2]، ومِنْهُ قول العرب: فلانٌ واحدٌ في عصره، وقول شاعرهم:

يـــا واحــــد العـــــرب الــــذي	**أضــــحى ولــــيس لــــه نظيـــــر**
لــــو كـــــان مِثلــــك آخـــــر	**مــــا كـــان فـــي الـــدنيا فقيـــر**[3]

وممّا ينبغي التنبيه إليه في هذا الصدد أنّ غير الله تعالى وإنْ كان يُقال عليه: «لا مثيل أو لا شبيه أو لا نظير له»، إلّا أنّ هذا ليس مطلقًا، بل في عصره ووقته، وحتى إنْ لم يَكُنْ له مثيل أو شبيه أو نظير البته فهو يجوز عقلًا أنْ يكون له، ثُمَّ إنّ هذا النَّفْيَ

---

(١) ينظر: الشامل، للجويني، ص٣٤٦.

(٢) يُفَرَّق بَيْنَ المثيل والشبيه والنظير بأنّ: المماثلة تقتضي المساواة مِن كل وَجْهٍ، والمشابهة تقتضي الاشتراك في أكثر الوجوه لا كلّها، والمناظرة تكفي في بعض الوجوه ولو وَجْهًا واحدًا. (ينظر: الحاوي للفتاوي، لجلال الدين السيوطي، ج٢ ص٣٢٩ ، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م). وسنجد في بعض النقول الآتية أنّه أحيانًا يُستخدم أحد هذه الألفاظ لِيَدُلَّ على مطلق الاشتراك، يعني: ما يشمل مدلول المصطلحات الثلاثة.

(٣) ينظر: عيار النظر، للبغدادي، ص٣٢٧، ٣٢٨. ويراجع مثلًا: تأويلات أهل السنة، لأبي منصور الماتريدي، ج١ ص٦٠٩، ٦١٠، وج٩ ص٤٥٨، وج١٠ ص٦٤٧، تحقيق: د/مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. ومجرد مقالات الأشعري، لابن فورك، ص٥٥. وجمل من أصول الدين، لأبي سلمة السمرقندي، ص١٨، تحقيق: إلهامي قاسمي، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون. والإنصاف، للباقلاني، ص٣٢، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م. وشرح أسماء الله الحسنى، للقشيري، ص٢١٥. والمقصد الأسنى، للغزالي، ص١١٨، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، بدون.

للمثيل أو الشبيه أو النظير، إنّما هو في بعض الصفات – وهي التي تَفَرَّدَ بها – دون البعض الآخر؛ فالوَحْدة على الإطلاق لا تكون إلّا لله تعالى(١).

والمُدقق في هذا المعنى الثاني مِن معاني وصف الله تعالى بأنّه واحد يَجِدُ أنّه يَصْدُق عليه مِن وَجْهٍ عدمُ صحة الانقسام - الذي هو معنى الواحد العددي-، فإذا كان المعنى الأول الذي سبق ذِكْرُه يُفيد عدمَ صحة الانقسام إلى أجزاء، فإنّ هذا المعنى يؤول إلى عدم صحة الانقسام إلى جزئيات(٢).

هذا، وقد عَبَّرَ البعض عن معنى نَفْي المثيل والشبيه والنظير بتعبير آخر؛ حيث يذكر الإمام الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) أنّ مِن معاني وصف الله تعالى بالواحد أنّه: «اسم للعظمة والسلطان والرفعة والفضل، كما يُقال: فلانٌ واحدُ الزمان ومُنقطع القرين في الرفعة والفضل والجلال»(٣).

ويُذكر أيضًا أنّ بعض علماء العقيدة قد لاحظوا أنّ الذي لا يَتَثَنَّى فلا مثيل له ولا شبيه ولا نظير لا يكون إلا القديم، ومِن هُنا ذكروا أنّ مِن معاني وصف الله تعالى

---

(١) المقصد الأسنى، للغزالي، ص١١٨. ويراجع: مجرد مقالات الأشعري، لابن فورك، ص٥٥. والمعتمد، للملاحمي، ص٥٠٣. والهادي في أصول الدين، للخبازي، ص٣٤، تحقيق: عادل ببك، طبعة استنابول، ٢٠٠٦م.

(٢) جزئيات: جمع جزئي، وهو غير الجزء؛ وذلك لأنّ الجزئي قد يكون حقيقيًا وقد يكون إضافيًا، فالحقيقي: هو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة، كزيد، والإضافي: عبارة عن كُلِّ أخص تحت الأعم، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان. أمّا الجزء فهو: ما يتركّب الشيء مِنْهُ ومِن غيره. (ينظر: التعريفات، للسيد الشريف، ص٧٥. وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ج١ ص٥٥٨ وص٥٦٠).

(٣) كتاب التوحيد، للماتريدي، ص١٩، تحقيق: د/فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، بدون. ويراجع: تأويلات أهل السنة، له أيضًا، ج١ ص٦٠٩، وج٢ ص٢٣٧، وج٦ ص٣١٤. وجمل من أصول الدين، لأبي سلمة السمرقندي، ص١٨. والكفاية، للصابوني، ص٧١، تحقيق: أ.د/محمد آروتشي، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

بالواحد أنّه سبحانه «القديم»؛ لأنّ القديم بالإطلاق هو السابق للموجودات، ولو كان له – تعالى وتقدّس – مثيل أو شبيه أو نظير لكان قديمًا، «ومهما كان قديمًا كان كُلُّ واحدٍ منهما غيرَ سابق بالإطلاق؛ لأنّه إنّ سَبَقَ غير صاحبه فليس بسابقٍ لصاحبه وهو موجود كوجوده، فيكون إذًا قديمًا مِن وجهٍ غير قديم مِن وجهٍ، ويكون القِدَمُ وصفًا لهما معًا، ولا يكون وصفًا لِكُلِّ واحدٍ منهما، فَثَبَتَ أنّ القديم بالإطلاق لا يكون إلا واحدًا، فالواحد إذًا هو القديم الذي لا يُمْكِن أنْ يكون إلّا واحدًا»[(١)].

وقَبْلَ الانتقال إلى بيان المعنى الثالث مِن معاني وصف الله تعالى بأنّه «واحد»، لعلّ مِن المُفيد أنْ يُشار إلى أنّ الفلاسفة الإلهيين يُطلقون على الله تعالى «الواحد» ويقصدون المعنيين السابقين – الأول والثاني – مِن معاني وصف الله تعالى بالواحد، فيقولون: «الواحد: هو ما ليس بكثير ولا كثرة»[(٢)].

وهذا الذي ذكروه لا غبار عليه مِن جهة معناه؛ فهو ثابتٌ في حق الله تعالى، وإنْ كان إمام الحرمين قد وَجَّهَ النقد لهذا التعريف لـ «لواحد»، لكنْ لا مِن حيث المعنى وإنّما

(١) المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي، ج١ ص١٨٩، تحقيق: حلمي فودة، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. ويقارن: الأسماء والصفات، للبيهقي، ج١ ص٤٨، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي – جدة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. والأسماء والصفات، لأبي منصور البغدادي، ج١ ص٥٣٣، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى- دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٢٠م. والتمهيد لقواعد التوحيد، للامشي، ص٦٩، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بدون. والمعتمد، للملاحمي، ص٥٠٣.

(٢) ينظر: آراء أهل المدينة الفاضلة، للفارابي، ص٤٥ و٥٨، المكتبة الأزهرية للتراث، سنة ٢٠٠٢م. والنجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، لابن سينا، ص٢٢٧، ط محي الدين الكردي، ط٢، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م. والحكمة المتعالية في الأسفار المقدسة، لصدر الدين الشيرازي، ج١ ص١٢٩، ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

مِن حيث الإبهام والاستفهام، «والغرض مِن ذِكْرِ الحَدِّ التوصل إلى الكشف والبيان، و"الواحد" أقرب إلى الأفهام مِن قول القائل: ليس بكثير ولا كثرة»(١).

ويُمْكن القول أيضًا تعقيبًا على ما ذَكَره الفلاسفة الإلهيون في هذا الصدد بأنّهم إنّما لا يَعنون مِن وصف الله تعالى بـ«الواحد» إلّا هذا الذي ذكروه، أو ما يؤول إليه، ولا يقولون بأنّ الله تعالى «واحد» على معني أنّه سبحانه لا شريك له في خلق العالم وتدبيره – على ما سيأتي ذِكْره-؛ لأنّه كما هو معلوم فإنّ واجب الوجود عندهم موجَب لا فاعل عن اختيار، والعالم صدر عنه عَبْرَ سلسلة مِن الوسائط يَكِلُون إليها أَمْرَ تدبير العالم والقيام على شؤونه؛ توهمًا منهم أنّ خلق الله تعالى للعالم بما فيه مِن كَثْرة والقيام على تدبيره يَخِلُّ بوَحدته سبحانه(٢).

المعنى الثالث:

أنّه سبحانه وتعالى لا شريك له في الخلق والتدبير، يقول القشيري (ت: ٤٦٥هـ): «إنّه (تعالى) واحدٌ على معنى: أنّه لا شريك له في أفعاله، يُقال: فلانٌ مُتَوَحِّد بهذا الأمر، أيْ: ليس يشركه فيه أحدٌ ولا يعاونه عليه أحد»(٣).

---

(١) الشامل، للجويني، ص٣٤٧.

(٢) يراجع في هذه القضية عند الفلاسفة: آراء أهل المدينة الفاضلة، للفارابي، ص٩١:١٠٠. والإشارات والتنبيهات، لابن سينا، ج٣ ص٢٢٩:٢٤٣، تحقيق: د/سليمان دنيا، دار المعارف، ١٩٩٢م. وفي نقدها انظر: تهافت الفلاسفة، للإمام الغزالي، ص١٣٥:١٥٥، تحقيق: د/سليمان دنيا، ط٨، دار المعارف، ٢٠٠٠م.

(٣) شرح أسماء الله الحسنى، للقشيري، ص٢١٥. ويراجع مثلًا: مجرد مقالات الأشعري، لابن فورك، ص٥٥. والمنهاج في شعب الإيمان، للحليمي، ج١ ص١٨٩. والأسماء والصفات، للبيهقي، ج١ ص٤٨. وشرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص٢٧٧. والمعتمد، للملاحمي، ص٥٠٢. وتلخيص الأدلة، للصفار، ص٣٣٢. والهادي في أصول الدين، للخبازي، ص٣٣.

وممّا هو بنفس هذا المعنى قول مَنْ قال بأنّ معنى «الواحد» في حق الباري تعالى هو: «الفاعل المُدَبِّر»، فقد ذكر إمام الحرمين أنّ هذا هو معنى وصف الله تعالى بـ «الواحد» عند المُجَسِّمَة(١).

وليس الإشكال في هذا المعنى البتة، كيف وهو بعينه معنى «أنّه تعالى لا شريك له في الخلق والتدبير» مع اختلاف الألفاظ، وإنّما الإشكال – على ما بَيَّنَ إمام الحرمين - هو في أنّ هؤلاء المجسمة لَمْ يُفَسِّروا «الواحد» في حقّه تعالى - مع هذا المعنى الذي قالوه- «بانتفاء الانقسام؛ لِمَا اعتقدوا كون الباري تعالى مُتَصَوَّرًا مُرَكَّبًا، تعالى الله عن قولهم»(٢).

المعنى الرابع:

أنّه عز وجل لا يجوز عليه التَّكَثُّر بغيره. والإشارة في هذا المعنى كما يقول أبو عبد الله الحليمي(٣) إلى: «أنّه (تعالى) ليس بجوهر (فرد) ولا عَرَض؛ لأنّ الجوهر (الفرد) قد يتكثّر بالانضمام إلى جوهر (فرد) مِثله, فيتركّب منهما جسمٌ, وقد يتكثّر بالعَرَض الذي يَحُلُّه, والعَرَض لا قوام له إلا بغيرٍ يَحُلُّه، والقديم: فَرْدٌ لا يجوز عليه حاجة إلى غيره, ولا يتكثّر بغيره, وعلى هذا لو قيل: إنّ معنى "الواحد": أنّه القائم بنفسه، لكان ذلك صحيحًا، ولَرَجَعَ المعنى إلى أنّه ليس بجوهر ولا عَرَض؛ لأنّ قيام الجوهر بفاعله ومُبقيه, وقيام العَرَض بجوهر يَحُلُّه»(٤).

وهكذا يُشير هذا المعنى مِن معاني وصف الله تعالى بـ«الواحد» إلى كونه عز وجل قائمًا بنفسه ليس بحاجة في تحققّه إلى غيره لكي يَنْضَمَّ إليه.

---

(١) ينظر: الشامل، للجويني، ص٣٤٧.

(٢) ينظر: السابق، نفس الصفحة.

(٣) هو: الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني: كان شيخ الشافعية في ما وراء النهر، تتلمذ على أبي بكر القفال وغيره، وتوفي ببخارى سنة ٤٠٣هـ، مِن مؤلفاته: «المنهاج في شعب الإيمان». (ينظر: الطبقات، للتاج السبكي، ج٤ ص٣٣٣:٣٣٩. والأعلام، للزركلي، ج٢ ص٢٣٥).

(٤) المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي، ج١ ص١٨٩. ويقارن: الأسماء والصفات، للبيهقي، ج١ ص٤٨.

ويُمكن القول بأنّ هذا المعنى مِن معاني وصف الله تعالى بـ«الواحد» يُعتبر مُقَيِّدًا للمعنى الأول، وهو: «الذي لا يصح انقسامه»؛ إذْ يصدق هذا المعنى الأول على الجوهر الفرد كما لا يخفى، إلّا أنّنا إذا أخذنا في اعتبارنا أنّ امتناع انقسام الجوهر الفرد ليس كامتناع انقسام الباري تعالى؛ إذّ امتناع انقسام الجوهر الفرد إنّما هو من حيث «أنّه قُطِعَ عنه مِثلُه، فكان أقلّ القليل، وأنّه قابل للتكثّر بأنْ يُضاف إليه مِن العدد، والله تعالى مُتعالٍ عن التقلّل والتكثّر»[١].

أقول: إذا أخذنا في اعتبارنا هذا الذي ذُكِر فإنّه يظهر لنا أنّ الجوهر الفرد وإنْ كان غيرَ مُنقسم إلّا أنّه يَصِحُّ عليه التكثّر بأنْ ينضم إليه غيره فيتركّب منهما جسمٌ.

ومِن هنا يكون الباري سبحانه واحدًا، بمعنى: «الغير جائز انقسامه الغير متكثّر بغيره»، -وليس «الغير جائز انقسامه» هكذا مطلقًا-، أو على حَدِّ تعبير أبي بكر ابن العربي[٢]: «الذي لا ينقسم ولا يتزيّد»[٣].

المعنى الخامس:

أنّه تبارك وتعالى لا ملجأ ولا ملاذ بسواه. وهذا المعنى هو أحد المعاني التي نَسَبها إمام الحرمين للقاضي الباقلاني وبَيَّنَ أنّ ابن فورك (ت: ٤٠٦هـ) وافقه عليها[٤].

---

(١) تلخيص الأدلة، للصفار، ص٣٣٣. وينظر: الأمد الأقصى، لأبي بكر ابن العربي، ص٣١٢، ٣١٣. والمطالب العالية، للفخر الرازي، ج٣ ص٢٥٦، ٢٥٧. والهادي في أصول الدين، للخبازي، ص٣٤.

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي: قاض، من حفاظ الحديث، ولي قضاء إشبيلية، ورحل إلى المشرق، ومات بقرب فاس سنة ٤٥٣هـ، مِن مؤلفاته: «العواصم من القواصم»، و«عارضة الأحوذي في شرح الترمذي». (ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج٤ ص٢٩٦:٢٩٨، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ١٩٧٠م. والأعلام، للزركلي، ج٦ ص٣٢٠).

(٣) الأمد الأقصى، لأبي بكر ابن العربي، ص٣١٠.

(٤) عرفنا سابقًا أنّ القاضي الباقلاني ارتضى في تعريف «الواحد» أنّه: «الشيء»، وبَيَّنَ البحث مقصده مِن هذا، لكن إمام الحرمين ذكر أنّ للباقلاني طريقة أخرى ووافقه عليها ابن فورك،

ويشرح إمام الحرمين ما يؤديه هذا المعني فَيَذْكُر بأنّه سبحانه هو الملجأ في دفع الضر والبلوى، ولا ملجأ سواه، ولا ملاذ في ابتغاء النفع ورَوْم دفع الضر إلّا إيّاه، وهذا ما يُطلق عليه: «تفويض الأمور إلى الله على التحقيق، ولا يستقيم إلا مع القول بأنّه لا خالق إلا الله، ومع المصير إلى أنّ الفانيات الحادثات كلها بمشيئة الله»[١].

ويُمكن القول بأنّ هذا المعنى يؤول إلى المعنى الثالث، أعني: أنّه تعالى لا شريك له في الخلق والتدبير؛ إذْ مَنْ هذا شأنه، لا ينبغي لعاقل أنْ يلجأ ويلوذ بسواه.

وقفة مع معاني وصف الله تعالى بأنه واحد:

بَعْدَ عَرْضِ هذه المعاني لوصف الله تعالى بأنه «واحد»[٢] يُمكن القول:

(١) المُتأمل يَجِدُ أنّ هناك مِن بَيْنِ هذه المعاني ثلاثةَ معانٍ رئيسة، هي: عدم صحة الانقسام، وعدم المثيل والشبيه والنظير، وعدم الشريك في الخلق والتدبير.

أمّا المعاني الأخرى[١]، فبعضها يؤدي نَفْسَ معناها بعبارة أخرى، وبعضها يحوم حولها أو يؤول إليها، وقد سبق ذِكْرُ ذلك، كُلٌّ في موضعه.

هذه الطريقة هي: أنّ وصف الله تعالى بالواحد يُراد به ثلاثة معاني هذا أحدها، والآخرين سبق ذكرهما وهما: عدم صحة الانقسام، وعدم المثيل والنظير والشبيه. (ينظر: الشامل في أصول الدين، للجويني، ص٣٤٧. ويقارن: الغنية، للأنصاري، ج١ ص٤٥٦).

(١) الشامل في أصول الدين، ص٣٤٧، بتصرف يسير.

(٢) يُذكر أنّه قد جرى خلاف حول الفَرْق بَيْنَ «الواحد» و«الأحد»، فَمِن قائل بأنّه لا فرق بينهما، ومِن قائل بأنّ هناك فرقًا، وفي الفرق بينهما أقوال كثيرة، سواء في الفرق بينهما مطلقًا، أو في الفرق بينهما في حق المولى تعالى؛ فممّا قيل في الفرق بينهما مطلقًا: أنّ «الأحد» بُنِيَ لنفي ما يُذكر معه مِن العدد، و«الواحد» يُفتتح به العدد، وممّا قيل في الفرق بينهما في حق الباري عز وجل: أنّ «الأحد» يفيد وحدة الذات والصفات، و«الواحد» يفيد الوحدة في الذات فقط. (ينظر مثلًا: الأسماء والصفات، للبغدادي، ج١ ص٥٣٠. وشرح أسماء الله الحسنى، للقشيري، ص٢١٥، ٢١٦. والأمد الأقصى، لأبي بكر ابن العربي، ص٣٠٦، وص٣١٠، ٣١١ . وتلخيص الأدلة، للصفار، ص٣٣٦:٣٣٨).

(٢) بموجب هذه المعاني فإنّه عز وجل يُنفى عنه الكَمّ ولا يُقال عليه البتة، سواء كان هذا الكم في ذاته أو في صفاته أو في أفعاله تعالى:

* فهو سبحانه لَمَّا كان واحدًا بمعنى عدم الانقسام، فذاته جَلَّ وعلا غير مركبة مِن أجزاء، وعليه فيُنفى عنه تعالى الكم المتصل في الذات.

* وهو عز وجل واحدٌ بمعنى أنّه لا مثيل له، فلا ذات أخرى تماثله تعالى، وعليه فيُنفى عنه جَلَّ وعلا الكم المنفصل في الذات.

* وهو تبارك وتعالى واحدٌ بمعنى أنّه لا شبيه له ولا نظير، فلا أحدَ له مِن الصفات ما لله تعالى، وعليه فيُنفى عنه سبحانه الكم المنفصل في الصفات.

* وهو جَلَّ جلاله واحدٌ بمعنى أنّه لا شريك له في الخلق والتدبير، فلا فاعل في الحقيقة إلّا هو، وعليه فيُنفى عنه تعالى الكم المنفصل في الأفعال(٢).

---

(١) نَقَلَ إمام الحرمين عن بعض متكلمي المعتزلة معنيين آخرين لوصف الله تعالى بأنّه واحدٌ، وذكر ما يفيد أنه لا حاصل منهما، لذا آثرتُ عدم إدراجهما. (ينظر: الشامل في أصول الدين، للجويني، ص٣٤٧، ٣٤٨).

(٢) وهناك مّن يُضيف إلى هذه الكموم الأربعة المنفيّة عن الله تعالى كَمًّا آخر منفيًّا عنه عز وجل، وهو نَفْيُ الكم المتصل في الصفات، بمعنى أنّه عز وجل ليس له صفتين فأكثر مِن جنس واحد كقدرتين فأكثر، مِن باب تنزيل كون الصفتين فأكثر اللتين هما من جنسٍ واحدٍ والقائمتين بالذات الواحدة: منزلة التركب، وإلّا فالكم المتصل مداره على شيء ذي أجزاء، وليس كذلك الصفات. ويُذكر أنّ أفعال الله تعالى لا يُنفى عنها الكم المتصل؛ لكون أفعاله تعالى كثيرة؛ مِن خَلْق ورزق وإحياء وإماتة، إلى غير ذلك، اللهم إلّا إذا قُصد به مشاركة غير الله تعالى له في فعلٍ مِن الأفعال، فيكون مَنْفِيًّا عنه سبحانه. (ينظر: تحفة المريد، للبيجوري، ص١١٤، تحقيق: أ.د/علي جمعة، دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م. وحاشية السباعي على شرح الخريدة البهية، ص٧٥، ٧٦، المطبعة العامرة المليجية، ط١، ١٣٣١هـ).

(٣) لَمَّا كان سبحانه مَنْفيًّا عنه الكم بموجب وحدانيته فإنّه جَلَّ وعلا أيضًا لا جنس له ولا نوع؛ فهو سبحانه لا ثاني له يشترك معه في تمام الماهية، ومِن هنا فلا نوع له[١]، ولا ثاني له يشترك معه في جزء الماهية الأعم، ومِن هنا فلا جنس له[٢].

المطلب الثاني

المقصود من نفي العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية

تَبَيَّنَ لنا في المطلب الأول المقصودُ مِن الواحد العددي، وكذا المقصودُ مِن وصف الله تعالى بأنّه «واحد».

وفي ضوء هذا الذي تَبَيَّنَ فقد وجدنا علماء العقيدة قد اتفقوا على نَفْي العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية، حتى إنّنا نَجِدُ مقولة: «الله تعالى واحدٌ لا مِن طريق العدد» تتردّد لديهم، ولعلّ أول مَنْ أدرجها بلفظها في كتبه هو الإمام أبو حنيفة (ت: ١٥٠هـ) في «الفقه الأكبر»[٣]، ثم شاعتْ وذاعتْ في كُتِبِ كثير مِن اللاحقين عليه مِن علماء العقيدة[٤].

(١) لا يُقال: نَفْي الجنس عن الله تعالى يُغني عن نَفْي النوع إذْ الجنس أعم من النوع، ونَفْي الأعم يستلزم نَفْي الأخص، لا يُقال هذا، لأنّ النوع الذي هو أخص مِن الجنس إنّما هو النوع الإضافي، بخلاف النوع الحقيقي الذي قد يكون لا جنس له أصلًا، ومِن هُنا كان لا بُدَّ مِن التنصيص على نَفْي النوع عن الله تعالى بمعزل عن نَفْي الجنس؛ إذْ قد يُتوهم أنّه لو لم يكن له جنس إلّا أنّ له نوعًا حقيقًا لا جنس له كالنقطة والوحدة.

(٢) ينظر: الشامل، للجويني، ص٢٤٨. والتمهيد في بيان التوحيد، لأبي شكور السالمي، ص٣٩، المطبع الفاروقي - دلهي، ١٨٩٢م. والقول الفصل شرح الفقه الأكبر، لبهاء الدين زاده، ص١٢٦، مكتبة الحقيقة – استنابول، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م. وحاشية الدسوقي على شرح أم البراهين، ص١٠٥، المطبعة العامرة - القاهرة، ١٢٩٠هـ.

(٣) الفقه الأكبر، للإمام أبي حنيفة، ص٤.

(٤) ينظر مثلًا: كتاب التوحيد، للماتريدي ص٢٣، وتأويلات أهل السنة، له أيضًا، ج١ ص٦٠٩، وج٢ ص٢٣٧، وج٩ ص٤٥٨. وجمل من أصول الدين، لأبي سلمة السمرقندي، ص١٨. والمعتقد

وفي هذا المطلب نَقِفُ على مقصودهم مِن هذا النفي الذي تؤديه تلك العبارة، فنقول:

إذا كان علماء العقيدة قد اتفقوا على نَفْيِ العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية، إلّا أنّ مرادَهم مِن هذا النَّفْي مختلفٌ؛ حيث وجدناهم في هذا على رأيين:

الرأي الأول:

يقول أصحابه بأنّ المقصود هو أنّ النَّفْيَ واقعٌ على الوحدة العددية، فهي ليست ثابتة لله تعالى؛ إذّ الواحد العددي إمّا أنّه ذو أبعاض أو ليس بذي أبعاض لكنّه متكثّر بغيره، كما أنّ الواحد العددي له مثيلٌ وشبيهٌ ونظيرٌ أو جائزٌ عليه ذلك، أمّا الباري سبحانه وتعالى فمُنَزَّهٌ عن هذا كُلِّه ممّا يَصْدُق عليه الواحد العددي – على ما سبق بيانه في المطلب الأول-.

وعلى هذا الرأي الكثرة الكاثرة ممّن وَقَفَ عليهم البحث، ممَن تعرّضوا لهذه القضية، سواء ممّن شرحوا «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة(١)، أو مِن غيرهم(١).

الصغير، لابن خفيف الشيرازي، ص٢٦٢، تحقيق: د/إبراهيم سويلم وزميله، دار الرازي – القاهرة، ٢٠٢٢م. وبحر الفوائد، للكلاباذي ص٣٥٣، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وزميله، دار الكتب العلمية – بيروت، ط. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. والإنصاف، للباقلاني، ص٣٢. وبحر الكلام، لأبي المعين النسفي، ص٩٦. والفصل، لابن حزم، ج١ ص٣٢، مكتبة الخانجي – القاهرة، بدون. والمعتمد، للملاحمي، ص٥٠٣. وتلخيص الأدلة، للصفار، ص٣٣٤. والكفاية، للصابوني، ص٧٠.

(١) ينظر: شرح الفقه الأكبر، المنسوب للماتريدي «ضمن الرسائل السبعة في العقائد»، ص٣٢، دار البصائر – القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. وشرح الفقه الأكبر، لعلاء الدين البخاري، ص٩٥، مكتبة الغانم – عمان، ط١، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤هـ وشرح الفقه الأكبر «مختصر الحكمة النبوية»، للحكيم الرومي، ص٩٤، مخطوط محفوظ بمكتبة أحمد باشا تحت رقم (١٥٥). ومنح الروض الأزهر، لملا علي القاري، ص٦٠، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. وشرح الفقه الأكبر، لأبي المنتهى المغينساوي «ضمن الرسائل السبعة في العقائد»،

ونَخُصُّ بالذكر منهم على سبيل المثال: أبا علي الجبائي (ت: ٣٠٣هـ)، وأبا منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ):

- أما عن أبي علي الجبائي فيقول: «إنّه تعالى يوصف بأنّه واحدٌ ويُراد به واحدٌ في القِدَم، لا قديم سواه، فأمّا وَصْفَه تعالى بأنّه واحدٌ على جهة العدد، فما ينبغي أنْ يُطْلَق فيه تعالى؛ لأنّه لا يُطْلَق إلّا على ما له أمثال، وهو أحدُ تلك الأمثال، أو يوهم ذلك، ولا يجوز إطلاق ما يوهم تشبيهه تعالى بغيره، ولذلك لا يُطلق فيه تعالى: ثاني غيره، أو ثالث ثلاثة، أو رابع أربعة، ولا أنّه رُبع غيره، ولا خُمسه، ولا يُقال فيه: إنّه بعض غيره، لِمَا بَيَّنَّا أنّه يُفيد تشبيهه بغيره...فأمّا قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المُجَادلَة : ٧] ، فمعناه أنّه تعالى عالم بِسِرِّ الثلاثة والأربعة كأنّه رابعهم أو خامسهم»[٢].

وهكذا يُركّز أبو علي الجبائي على تنزيه الله تعالى عن المثيل والشبيه والنظير كَمُسَوِّغٍ لِنَفْيِ ثبوت الوحدة العددية لله تعالى.

ص٤٨. وشرح الفقه الأكبر، للسلهتي، ص٣، المطبع النظامي بالهند، ١٢٩٨هـ - ١٨٨١م. ومختصر المقال على شرح الفقه الأكبر، لعطاء الله القورصاوي، ص٢٥، مطبع الويجيسلاوي – قازان، ١٣٠٩هـ ١٨٩٠م.

(١) ينظر: جمل من أصول الدين، لأبي سلمة السمرقندي، ص١٨، ١٩. والإنصاف، للباقلاني، ص٣٢، ٣٣. والفصل، لابن حزم، ج١ ص٣٢. والتمهيد، لأبي شكور السالمي، ص٣٩. وبحر الكلام، لأبي المعين النسفي، ص٩٦. والتمهيد، للامشي، ص٦٩. وتلخيص الأدلة، للصفار، ص٣٣٣، ٣٣٤. والأمد الأقصى، لأبي بكر ابن العربي، ص٣١٣. والملل والنحل، للشهرستاني، ج١ ص٣٤. والانتصار في الرد على المعتزلة، لأبي الحسين العمراني، ج٢ ص٦١٧، تحقيق: سعود الخلف، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م. والكفاية، للصابوني، ص٧٠. والهادي في أصول الدين، للخبازي، ص٣٤.

(٢) نقل عنه هذا الكلام الملاحمي في المعتمد، ص٥٠٣.

- وأمّا عن أبي منصور الماتريدي فهو يقول: «وحدانية الله تعالى له لا على جهة وحدانية العدد؛ إذْ كل واحد في العدد له نصف وأجزاء»[١].

ويقول: «وفي قوله تعالى: ﴿وَاحِدٌ﴾ [٢]، ليس مِن حيث العدد؛ لأنّ كُلَّ ذي عدد يحتمل الزيادة والنقصان، ويحتمل الطول والعرض، ويحتمل القصر والكسر، ولكنْ يُقال: ذلك "واحد" مِن حيث العظمة والجلال والرفعة...»[٣].

ويَذكر الإمام الماتريدي أنّ الله سبحانه: «واحد بذاته، لا واحد مِن جهة العدد بالخلق ذي أعداد وأزواج وأشكال، بل واحد بذاته وبجلاله وعظمته وارتفاعه وتوحّده عن شبه الخلق وجميع معايبهم، يُقال: فلان واحد زمانه، يُراد لارتفاع أمره وعلو مرتبته، لا بحيث العدد، إذْ بحيث العدد مِثله كثير»[٤].

وهكذا يَلْفِتُ أبو منصور الأنظارَ إلى تنزيه الله تعالى عن الأبعاض وعن قبول الزيادة والنقصان، وكذا عن المثيل والشبيه والنظير، كمسوّغات لِنَفْي العددية عن وحدانية الله تعالى.

الرأي الثاني:

يقول أصحابه بأنّ المقصود هو أنّ النَّفْيَ ليس واقعًا على الوحدة العددية، وإنّما هو واقع على كونها هي المرادة، أيْ: ليس المُراد مِن نَفْي الوحدة العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية هو نَفْي تلك الوحدة العددية، بل هي ثابتة له سبحانه وتعالى، لكنّها ليست المرادة مِن وصفنا لله تعالى بأنّه واحد؛ إذْ ليس الله تعالى مُختصًا بهذه الوحدة،

(١) كتاب التوحيد، للماتريدي، ص٢٣.

(٢) يقول تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البَقَرَة : ١٦٣].

(٣) تأويلات أهل السنة، للماتريدي، ج٢ ص٢٣٧.

(٤) السابق، ج١ ص٦٠٩، ٦١٠.

فهي تُقال على كُلِّ شيء يَصْدُق عليه «الواحد العددي»، نحو: جوهر فرد واحد، وإنسان واحد، وكتاب واحد، وهكذا.

وإنّما المراد مِن وصفنا لله تعالى بأنّه «واحد» هو ما اختص به سبحانه عن كُلِّ واحدٍ عدديٍّ، وهو أنّه عز وجل واحدٌ في الألوهية؛ إذْ لا مثيل ولا شبيه ولا نظير له سبحانه، ولا جائز عليه ذلك، كما أنّه لا مشارك له جَلَّ وعلا في خلقه وتدبيره للعالم.

وعلى هذا الرأي الأقلية ممّن تعرّضوا لهذه القضية، ممّن وقف عليهم البحث، سواء مِن شراح «الفقه الأكبر»[١] أو مِن غيرهم[٢].

ونَخَصُّ بالذكر منهم بهاء الدين زاده[٣] الذي يقول: «الواحد مِن طريق العدد ما وقع في المرتبة الأولى مِن المعدود، فالوحدة بهذا المعنى لا تختصُّ بالواجب سبحانه، بل يتصف بها أيُّ شيء كان إذا اعْتُبِرَ في المرتبة الأولى عند عَدِّ أيِّ معدود كان. والمراد مِن هذا النَّفْي ليس نَفْي اتصافه سبحانه بهذه الوحدة؛ إذْ يجوز اتصافه بها، بل المراد نَفْي أنّ المقصودَ مِن الوحدة المعتبرة في توحيد الباري المستدلّة عليها بالبراهين المذكورة – الوحدةُ مِن طريق العدد، والوحدة المقصود إثباتها للباري المعتبرة في التوحيد الفارق

(١) ينظر: شرح الفقه الأكبر، للسينوبي، ص٢١، ٢٢، تحقيق: فتحي كازانج، طبعة إزمير، ١٩٩١م. وإشارات المرام من عبارات الإمام، للبياضي، ص١٠٧، تحقيق: الشيخ يوسف عبد الرازق الشافعي، زمزم ببلشرز، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. والعقد الجوهر في شرح الفقه الأكبر، لقوجو حصاري زاده، ل٦/ب، ٧/أ، مخطوط محفوظ بمكتبة قيسري راشد تحت رقم (٥٢٤).

(٢) ينظر: امتحان الأذكياء، للبركوي، ص٣، طبعة حجرية سنة ١٣٠٥هـ، محفوظة بمكتبة راغب باشا تحت رقم (٣٠٢٤).

(٣) هو: محي الدين محمد بن بهاء الدين بن لطف الله الرحماوي الحنفي: فقيه متصوف مِن الموالي الرومية، من أهل «بالي كسري»، أقام في القسطنطينية، وتوفي بقيصرية سنة ٩٥٢هـ ، مِن مؤلفاته: «تفسير القرآن العظيم»، و«شرح الأسماء الحسنى». (ينظر: شذرات الذهب، لابن العماد، ج١٠ ص٤٢١، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير – دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. والأعلام، للزركلي، ج٦ ص٦٠، ٦١).

بين المؤمن والمشرك هي عدم شركة شيءٍ ما له سبحانه أصلًا...لا في الذات ولا في الذاتيات ولا في خواص الألوهية»[(١)].

هذا، ولنْ نُسْهِبَ في بيان هذين الرأيين أكثر مِن هذا، فسيأتي مزيد حولهما في نَصِّ رسالة حمزة أفندي الدارندوي، أمّا محمد بن حمزة الكوزل حصاري، وإبراهيم بن محمد كوزي بيوك زاده، فقد اختار كُلٌّ منهما في رسالته الرأي الثاني فقط في تفسير قول الإمام أبي حنيفة.

ولكنّنا نُشير هُنا – أيضًا - إلى أنّه يَظْهر للمُدّقق أنّ هذا الخلاف بَيْنَ أصحاب هذين الرأيين هو خلافٌ لفظيٌّ مِن حيث نَفْي شيءٍ يجب ثبوته قطعًا لله تعالى أو إثبات شيءٍ يستحيل قطعًا عليه عز وجل، فليس أحدهما يُثْبِتُ هذا المَنْفِيَّ قطعًا عن الله تعالى، ولا الآخر ينفي هذا المُثْبَتَ قطعًا لله عز وجل؛ إذْ لو كان ذلك كذلك لاقتضى - والعياذ بالله - تكفيرَ أحدهما للآخر، وإنّما الخلاف هو في نظرتهم للواحد العددي، ومَنْ ثَمَّ إطلاقه على الله تعالى:

* فالفريق الأول: نَظَرَ إلى الواحد العددي مِن حيثية تَكَثُّرِهِ أو جواز ذلك، وكذا مِن حيثية وجود مَثيل له أو جواز ذلك، ومِن ثَمَّ نَفَى هذا الفريقُ الواحدَ العددي عن الله تعالى.

* والفريق الثاني: نَظَرَ إلى الواحد العددي مِن حيثية عدم صحة انقسامه فقط، ومِن ثَمَّ أثبته للباري تعالى، لكنْ قال بأنّه ليس هو المقصود مِن وصفنا لله تعالى بأنّه واحد.

ولا يُنازع الفريقُ الثاني الفريقَ الأول فيما نفاه عن الله تعالى ممّا يتصف به الواحد العددي مِن تَكَثُّرٍ وغيره، كما لا يُنازع الفريقُ الأول الفريقَ الثاني فيما أثبته لله تعالى ممّا يتصف به الواحد العددي مِن عدم جواز الانقسام.

---

(١) القول الفصل في شرح الفقه الأكبر، لبهاء الدين زاده، ص١٢٦، ١٢٧، بتصرف يسير.

ولذا نَجِدُ حمزة أفندي الدارندوي في رسالته التي ذَكَر فيها الرأيين، يقول بعد تحريره محل النزاع بين الفريقين: «فكلام كلا الفريقين مبنيٌّ على مرادهما، فلا منافاة بَيْنَ كلاميهما، بل هما نزاع لفظيٌّ بالنسبة إلى التكفير وعدم التكفير، وإنْ كان نزاعًا حقيقًا بالنسبة إلى المعنى المراد مِن "الواحد بطريق العدد"، وبالنسبة إلى إطلاقه على الله تعالى وعدم إطلاقه»[١].

المطلب الثالث

إزالة اللغط حول كلام للإمام الأشعري في مسألة نفي العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية

نَقَلَ ابن فورك (ت: ٤٠٦هـ) في «المجرد» كلامًا قاله الإمام الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) في تفسيره للقرآن الكريم المُسَمَّى «المُختزن»[٢]، مَفاد هذا الكلام أنّ الله تعالى يُقال له: «واحد مِن طريق العدد»، وبَيَّنَ الإمام الأشعري – بحسب ما نقله ابن فورك- أنّ المقصود مِن العدد هُنا ليس إلّا خبر المُخبِر عن الشيء بأنّه واحد أو اثنان.

واستدل الإمام الأشعري لرأيه هذا بقول الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ...﴾ [المُجَادلَة : ٧] الآية، فالله تعالى عدّ لنفسه معهم، وليس العدد أكثر مِن ذلك[٣].

وقد ناقش الزاهد الصفّار[٤] مِن الماتريدية هذا الرأي مِن الإمام الأشعري وَوَجَّهَ عليه اعتراضًا مؤداه: أنّ قولنا: «الله تعالى واحد»، ليس هذا إخبارًا عن عدد؛ فالواحد

(١) يراجع النص المحقق لرسالة حمزة أفندي المذكورة ص١٠٣٨، ١٠٣٩.

(٢) هذا التفسير مِن الكتب المهمة جدًا للإمام الأشعري التي عوّل عليها الكثيرون في التفسير، لكنّه للأسف مفقود. (ينظر: مقدمة تحقيق شيخنا العلامة د/حسن الشافعي لكتاب اللمع للإمام الأشعري، ص٧٧، ٧٨، مجلس حكماء المسلمين، ط٢، ١٤٤٣هـ-٢٠٢٢م).

(٣) ينظر: مجرد مقالات الإمام الأشعري، لابن فورك، ص٥٨.

(٤) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن إسحاق: مِن أهل بخارى، أبوه وجَدُّه وجَدُّ

الذي يُقال في مُفتتح العدد حيث نقول: «واحد، اثنان...»: لا يُقال على الله تعالى؛ لأنّ هذا الواحد له شبيه، والله تعالى متعالٍ عن ذلك(١).

وهذا يعني أنّنا حينما نُخبر عن الله تعالى بأنّه سبحانه «واحد»، فهذا نقصد مِنْهُ نَفْيَ الشريك عَنْهُ عز وجل، ولا يكون مقصدُنا عَدَّه تعالى مع غيره بحيث يكون هو مُفتتح هذا العدد؛ إذْ الواحد الذي هو مُفتتح العدد يقتضي أن يكون هناك مشابهة بَيْنَه وبَيْنَ ما يلحقه مِن أعداد، والله سبحانه متعالٍ عن هذا.

ويجيب الصفار عن الاستدلال بالآية التي استند إليها الإمام الأشعري بأنّ المراد منها إحاطة العلم، بدليل قوله تعالى في أول الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۖ﴾ [المُجَادلَة : ٧] ، وفي آخرها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾ [المُجَادلَة : ٧](٢).

هذا، والحق أنّ ما ألزم به الزاهدُ الصفّارُ الإمامَ الأشعريَّ مِن أنّ القول بأنّ الله تعالى واحدٌ مِن طريق العدد يؤول إلى أنّه سبحانه يكون ذي أشباهٍ - لا يلتزمه الإمام الأشعري، كيف وله نَصٌّ صريح في بيان طريق وحدانية الله تعالى يقول فيه: «والواحد والأحد: بمعنى التَّوَحُّد الذي هو التفرد النافي للاشتراك والازدواج في النَّفْس والفِعل والحُكم والصِّفَة؛ لأنّه في نَفْسه غير مُنقسم، وفي نَعْتِهِ لا مِثل له، وفي تدبيره لا شريك له، فهو واحدٌ مِن هذه الوجوه»(٣).

أبيه كُلُّهم مِن أفاضل الحنفية، وهو تفقّه على والده، وتُوفي سنة ٥٣٤هـ، مِن مؤلفاته: «كتاب السنة والجماعة»، و«تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد». (ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات اللكنوي، ص٧، اعتنى به: محمد بدر الدين، دار السعادة، ط١، ١٣٢٤ هـ والأعلام، للزركلي، ج١ ص٣٢).

(١) ينظر: تلخيص الأدلة، ص٣٣٥.

(٢) ينظر: السابق، ص٣٣٥، ٣٣٦.

(٣) مجرد مقالات الإمام الأشعري، ص٥٥.

فها هو الإمام الأشعري يُبَيِّنُ الوجوهَ التي منها يكون الله تعالى واحدًا، وهي تَنْفِي عنه سبحانه أيَّ مشابهة بَيْنَه وبَيْنَ غيره جَلَّ وعلا، فالأَمْرُ عند الإمام الأشعري في كونه تعالى واحدًا مِن طريق العدد لا يعدو مجرد ذِكْرِه تعالى معدودًا مع غيره، مع الفارق بَيْنَه تعالى وبَيْنَ ما هو مذكور معهم، على ما لا يخفى.

وقد وَقَفَ البحث على كلامٍ لأبي القاسم الأنصاري يشرح هذ الأمر ويوضّحه، حيث يطرح السؤال القائل: هل تقولون بأنّ الله سبحانه واحدٌ مِن طريق العدد أو لا مِن طريق العدد؟ ويجيب: «إنْ أردتَ أنّه يُذكر مع غيره فهذا غير ممنوع؛ فإنّه لا يتضمّن تجنيسًا وتمثيلًا بالمعدود، وإنْ وقع السؤال عن إطلاق اللفظ: فصار مُعْظَم الأصحاب إلى المنع مِن إطلاقه؛ مِن حيث إنّه لَمْ يَرِدْ فيه إذنٌ صريحٌ».

واستأنس الأنصاري لهذا المنع بالحديث الذي فيه: أنّه قام خطيب بَيْنَ يدي رسول الله ﷺ فقال: مَن يُطع الله ورسوله فقد رشد، ومَن عصاهما فقد غوى، فقال ﷺ:«بئس الخطيب أنت، قُلْ: ومَن يَعص الله ورسوله»(١).

ثم ذكر الأنصاري آية المجادلة التي استدل بها الإمام الأشعري وبَيَّنَ أنّ المراد منها: العلم والإحاطة(٢).

والمتأمّل في كلام أبي القاسم الأنصاري يَجِدُه – وهو بصدد تصوير كلام الأشاعرة – يُبَيِّنُ أنّه لا إشكال في أنْ يكون الله تعالى معدودًا مع غيره على معنى ذِكْرِه تعالى مع غيره، فهذا لا يلزم مِنْهُ ما لا يليق بالله تعالى مِن التجنيس والتمثيل وغيره، وهذا الذي ذَكَرَه الأنصاري هو نَفْسُ مُراد الإمام الأشعري مِن قوله بأن الله تعالى واحد مِن طريق العدد.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه عن عدي بن حاتم، كتاب «الجمعة»، باب «تخفيف الصلاة والخطبة»، ج٢ ص٥٩٤ برقم٨٧٠.

(٢) ينظر: الغنية، لأبي القاسم الأنصاري، ج١ ص٤٥٧.

إلّا أنّنا نجد الأنصاري يكشف لنا أنّ معظم الأصحاب – أيْ: الأشاعرة- صاروا إلى المنع مِن إطلاق اللفظ بإدخاله تعالى في المعدودات، أقول: "اللفظ"، وإلّا فلا إشكال مِن جهة المعنى، على ما بَيَّنَه الأنصاري.

وإنّنا نَجِدُ مِن متأخري الماتريدية مَن يحفظ للإمام الأشعري مقامه في هذا الصدد ويُبَيِّنُ أنّه – وهو مَن هو- ليس بالذي يقول قولًا في الإلهيات بَيِّنَ الفساد، حيث يذكر الفرهاري[١] قولَ الإمام الأشعري، وأنّ مخالفيه ردّوا عليه، ومِن ردودهم: أنّه يلزم مِن كلام الإمام الأشعري إدخال الباري تعالى في المعدودات فيلزم تكثّره بما يُضَمُّ إليه مِن العدد وتقلّله بدونه، ثُمَّ إنَّ كُلَّ عدد متناهٍ والله تعالى غير متناهٍ.

ويدفع الفرهاري هذين الردين مُبَيِّنًا أنّهما مِن كلام غير المُحَصِّلِين؛ إذْ الواحد المعدود مع غيره باقٍ على وَحْدته، ثُمَّ إنّهم لا يريدون بلاتناهي الباري تعالى أنّه كَثْرة لا تُحصى، كيف وهذا شِرْكٌ أو تَرَكُّبٌ، وإنّما المقصود هو سَلْبُ التناهي – أي: الكمية- عنه جَلَّ وعلا.

ويُبَيِّنُ الفرهاري أنّه لو قيل في الجواب على رأي الإمام الأشعري: أنّه خلاف الأولى لكان له وَجْهٌ، ويَسْتَأْنِسُ لهذا بحديث الخطيب الذي جمع بَيْنَ الله تعالى ورسوله في ضمير واحد.

---

(١) هو: أبو عبد الرحمن عبد العزيز بن أحمد بن الحامد القرشي: نسبته إلى «فرهار» إحدى القرى بإقليم البنجاب بباكستان، ورغم قِصَر عُمره - حيث عاش ٣٠ سنة - إلّا أنّه ترك تراثًا كبيرًا، تُوفي بعد سنة ١٢٣٩هـ بقليل، مِن مؤلفاته: «مرام الكلام في عقائد الإسلام»، و«الحاشية العزيزية على متن الإيساغوجي». (ينظر: الإعلام بمن في تاريخ الهند من أعلام، لعبد الحي الحسني، ج٧ ص١٠١٨، ١٠١٩، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

ثُمَّ بعد هذا العَرْض والتفنيد مِن الفرهاري نجده يحفظ مقام الإمام الأشعري، ويُوَجِّهُ كلامَه فيقول: «وأمّا توجيه كلام الأشعري، فهو أنّه أراد أنّه (تعالى) جزئيٌّ حقيقيٌّ، وليس واحدًا بالنوع أو بالجنس، وحاشا الأشعري أنْ يتكلّم في الإلهيات بِمَا لا يُحسن»(١).

وهكذا يُمْكِنُنَا القول بأنّه لا خلافَ حقيقيَّ بَيْنَ الإمام الأشعري وبَيْنَ القائلين بأنّ الله تعالى واحدٌ لا مِن طريق العدد:

* إذْ لو كان النَّفْيُ واقعًا على الوحدة العددية ذاتها - على ما يقوله البعض- : فهؤلاء نفوا أنْ يكون الله تعالى واحدًا عدديًا بمعنى أنّ له أبعاضًا وأشباهًا، وهو ما ينفيه الإمام الأشعري قطعًا.

* وإنْ كان النَّفْيُ واقعًا على إرادة الوحدة العددية – على ما يقوله آخرون-: فنستطيع القول بأنّ هذا عَيْنُ مذهب الإمام الأشعري؛ إذْ هو يُثبت أنّ الله تعالى واحدٌ مِن طريق العدد – بمعنى أنّه جزئيٌّ حقيقيٌّ على ما وَجَّهَ الفرهاري-، لكنّه مع هذا يقول بأنّ وحدته تعالى مِن جهة «التفرّد النافي للاشتراك والازدواج في النفس والفعل والحكم والصفة»، على ما سبق ونُقِلَ عنه.

لكنْ يبقى فقط هناك مناقشة في اللفظ بإدخاله تعالى في المعدودات، وكذا الاستدلال بآية المجادلة على هذا القول.

المطلب الرابع

مغالطة حول نسبة «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة انطلاقًا من نفي العددية عن اتصاف الله تعالى بالوحدانية

وقع بعض الكاتبين المعاصرين مِمّن يعادون علم الكلام، ويعتبرون الأشاعرة والماتريدية: معطلة، جهمية، مبتدعة، إلى آخر تلك القائمة مِن الاتهامات المعروفة – في

(١) ينظر: النبراس شرح شرح العقائد النسفية ، للفرهاري، ص٢٠٧، اعتنى به: أوقان قدير يلماز، مكتبة ياسين – استنابول، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

مغالطة عجيبة وهو بصدد: «تبرئة الأئمة الأربعة مِن مسائل المتكلمين المبتدعة»، بحسب ما زعم وسَمَّى كتابه.

وقد أراد هذا الكاتب – ضمن هذه التبرئة المذكورة - نَفْيَ نِسبة «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة، فحشد ما ادعاه أدلة على هذا، وكان مِن بَيْن أدلته تلك: ما قال بأنّها المسائل الاعتقادية التي تَضَمَّنَهَا «الفقه الأكبر» والمخالِفة لمذهب أهل السنة والجماعة!

ثُمَّ يُقَدِّم لهذه المسائل «المخالِفة لأهل السنة والجماعة» - بحسب ما زعم- التي حصرها مِن «الفقه الأكبر» ويقول: «وقد هالني كثرة هذه المسائل المخالِفة على صِغَرِ حجم الرسالة، ممّا زاد مِن الشك في نسبة الكتاب إلى الإمام أبي حنيفة الذي هو أحد أئمة أهل السنة والجماعة، وسأذكر هذه المسائل مع بيان وَجْهِ مخالفتها لاعتقاد أهل السنة»[١].

وإذا ما نظرنا إلى هذه المسائل التي «هالت» الكاتب ودفعته إلى التشكيك في نسبة «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة، وَجَدْنَا أنّ أُولى هذه المسائل المذكورة هي قول الإمام أبي حنيفة: «والله تعالى واحد لا مِن طريق العدد، ولكن مِن طريق أنّه لا شريك له»!

فَبَعْدَ سَوْقِ هذه العبارة مِن «الفقه الأكبر»، وبيان أهم معاني وصف الله تعالى بأنّه واحد، نَجِدُ الكاتبَ يُعَقِّبُ ويقول: «أمّا النص السابق المنقول مِن "الفقه الأكبر"؛ فإنّه يَظهر مِنْهُ قَصْرُ معنى "الواحد" على معنى "أنّه لا شريك له" فحسب، ونَفَى أنْ يكون واحدًا مِن ناحية العدد وهو الذي لا ثاني له، وهذا خلافُ معنى الواحد لغةً وشرعًا أيضًا»[٢].

وهكذا كان مِن بَيْن مُسوّغات تكشيك الكاتب في نِسبة «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة عبارةُ نَفْي العددية عن وحدانية الله تعالى[٣].

(١) براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، لعبد العزيز بن أحمد الحميدي، ص٥٠، دار ابن عفان - القاهرة، ط١، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٢) السابق، ص٥١، ٥١.

(٣) هناك شبهات أخرى أوردها الكاتب في كتابه المذكور، بعضها مِن قبيل القضايا التي رآها مخالفة

ولا يدري المرء كيف يُفهم مِن العبارة أنّها لا تؤدي معنى أنّ الله تعالى لا ثاني له:

* فعلى الرأي الذي قال بأنّ مؤدى العبارة هو: نَفْي إرادة أنْ تكون وحدانية الله مِن قبيل العدد؛ إذْ الواحد العددي ثابت لله تعالى لكنّه غير مُختص به – لا يَتَّجِهُ كلامُ الكاتب البتة؛ فبموجب هذا الرأي في فهم العبارة: الله تعالى لا ثاني له، حيث إنّ الوحدة العددية ثابتة له عز وجل.

* وعلى الرأي الذي قال بأنّ مؤدى العبارة هو: نَفْي ثبوت الوحدة العددية لله تعالى؛ إذْ الواحد العددي يتصف بصفات لا يوصف بها الباري تعالى مِن الانقسام والتكثّر والمثيل والشبيه...إلخ ما ذُكِرَ غير مرة، أقول: على هذا الرأي فالعبارة أيضًا تؤدي معنى أنّه تعالى لا ثاني له، فالذي نُفِيَ مِن أَجْلِهِ الواحد العددي يُثْبِتُ أنّه تعالى لا ثاني له، مع إضافة معاني أخرى يتفرّد بها الباري تعالى عن أيِّ شيء يُقال له: «واحد عددي».

وإذا كان هذا الاعتراض على مقولة «والله تعالى واحد لا مِن طريق العدد» قد يستحق الالتفات إليه لبيان مدى المغالطة التي وقع فيها الكاتب، والقصور في الفهم الذي أدّاه إلى جَعْلِ مَقُولِةٍ تؤدي إلى لُبِّ التنزيه والإجلال للمولى جَلَّ جلاله: مِن المسوغات التي يُعترض بها على نَصِّ «الفقه الأكبر»، ويُشَكِّكُ في نسبته للإمام أبي حنيفة بسببها.

أقول: إذا كان هذا الاعتراض يستحق الالتفات إليه لبيان زَيْفِهِ، فماذا يقول الباحث المُنْصِفُ أيًّا كان المذهب العقدي الذي ينتمي إليه، فِيْمَنْ فَهِمَ مِن هذه المقولة أنّها تجعل القائل بها ينفي وحدانية الله تعالى ويدخُل في الشِّرْك به عز وجل، وبمقتضاها فإنّ ثالوث النصارى يُعَدُّ أمرًا مقبولًا لدى القائل بها!!

لما قال عنه مذهب أهل السنة والجماعة، وبعضها يرجع إلى سَنَدِ رواية الكتاب. وقد أتى الدكتور رستم مهدي على هذه الشبه مِن هذا الكاتب ومِن غيره وفَنَّدَها شبهة شبهة في بحثه المعنون له بـ«دحض الشبهات المثارة حول الفقه الأكبر رواية حماد بن أبي حنيفة والفقه الأكبر رواية أبي مطيع البلخي رضي الله عنهم»، طبعة سنة ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.

هذا الكلام يتردد مِن أحد «الدعاة»[١] المتصدرين الزاعمين أنّهم على منهج السلف، ويُفْرِدُ له مَرْئِيَّةً على «اليوتيوب»، ولا يكتفي بالمرئية باللغة العربية[٢]، بل يُنْشِئُ أخرى باللغة الإنكليزية[٣]، ويتحدّى فيها الأشاعرة والماتريدية والأزهر والزيتونة وكُلَّ الدنيا، بأن يردّوا على كلامه هذا، ويُحَذِّر الناس مِن هذه المقولة التي يصفها بأنها: يشيب لها الولدان بسبب ما تحويه مِن عقائد باطلة، وأنّ القائل بها ينبغي أنْ يتوب إلى الله تعالى قبل الوقوف بَيْنَ يديه يوم الحساب!! إلى آخر هذا الأسلوب الذي هو مِن قبيل الإرهاب الفكري الذي تَمَرَّسَ عليه هؤلاء، والذي يخوفون به السُّذَّج وغير المُحَصِّلِين.

يَعْلَمُ المُنصف أنّ هذا الكلام لا يستحق جوابًا، لكنْ ألّا يدري قائل هذا الكلام أنّ الإمام الأشعري أصلًا يقول بأنّ الله تعالى واحد مِن طريق العدد، بحسب ما نُقِلَ عنه وقد بَيَّنَ البحث مقصده مِن هذا، كما أنّ مقولة «والله تعالى واحد لا مِن طريق العدد»، طائفة مِن العلماء على أنّها لا تنفي الوحدة العددية أصلًا، وحتى الطائفة الأخرى التي تنفيها لا يوجد في كلامهم البتة ما ينفي قضية «لا ثاني له تعالى».

إنّه إنّ كان مِن تعليقٍ أو تعقيبٍ حول كلام هذا القائل فهو: «لله في خلقه شؤون».

---

(١) هو: عبد الرحمن دمشقية.

(٢) هذا رابط المرئية باللغة العربية:

https://www.youtube.com/watch?v=eFPOXDgpyRk&t=312s

(٣) هذا رابط المرئية باللغة الإنجليزية:

https://www.youtube.com/watch?v=_dnwAYRkmhE&ab_channel=%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82%D9%8A%D8%A9

المبحث الثاني
تحقيق ثلاث رسائل
في شرح قول الإمام أبي حنيفة (ت: ١٥٠هـ): «واللّه تعالى واحد لا من طريق العدد»
لعالم محمد بن حمزة الكوزول حصاري (ت: ١١٢٢هـ)
ولحمزة أفندي الملاطي الدارندوي (ت: ١١٦٧هـ)
ولإبراهيم بن محمد القيصري كوزي بيوك زاده (ت: ١٢٥٣هـ)

المطلب الأول

ترجمة المُصَنِّفين الثلاثة

على ما جَرَتْ به العادة في تحقيق النصوص يقوم البحث أولًا بترجمة لأصحاب الرسائل[١] الثلاث، ونظرًا لطبيعة البحث، ولكون المعلومات أصلًا شحيحة عن المُصَنِّفِين الثلاثة، فستكون الترجمة موجزة.

أولًا: ترجمة محمد بن حمزة الكوزول حصاري:

هو: عالم محمد بن حمزة الأيديني الرومي العثماني الحنفي، المعروف بـ«الكوزول حصاري»[٢]، وفي بعض هذه المصادر يُلَقَّبُ بـ«حاجي أمير زاده»[٣].

و«عالم» التي تتصدّر اسمه هي لَقَبٌ خَلَعَهُ عليه أهل عصره؛ نظرًا لبلوغه مكانة عالية في العلم[٤]. ولَمّا كانت كلمة «زاده» في التركية تعني: ابن[٥]، فهذا يُفيد أنّ لَقَب «حاجي أمير زاده» قد يُفهم منه أنّ والده كان ذا مكانة عالية بَيْنَ قومه.

---

(١) الرسالة في الأصل: الكلام الذي أُرْسِلَ إلى الغير، وخُصَّتْ في اصطلاح العلماء بالكلام المُشتمل على قواعد علمية، والفرق بَيْنها وبَيْنَ الكتاب على ما هو المشهور إنّما هو بحسب الكمال والنقصان والزيادة والنقصان. (ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ج١ ص٨٥٩. ودستور العلماء، للأحمدنكري، ج٢ ص٩٧).

(٢) ينظر: عثمانلي مؤلفلري، لبروسه لي محمد طاهر، ج١ ص٣٦٢، ط مطبعة عامرة – استنابول، سنة ١٣٣٣هـ وهدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، ج٢ ص٢٦٥ وص٣٤٦، وكالة المعارف الجليلة – استانبول، ١٩٥١م. ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ج٩ ص٢٧١، مكتبة المثنى – بيروت، بدون. ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، لعلي رضا بلوط وزميله، ج٤ ص٢٧١٨، دار العقبة – قيصري، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٣) ينظر: عثمانلي مؤلفلري، ج١ ص٣٦٢. وهدية العارفين، ج٢ ص٣٤٦.

(٤) كما أفاد بذلك شيخ الإسلام أبه زاده (ت: ١١٢٦هـ) في كلمةٍ له عن مؤلفات عالم محمد بن حمزة. (ينظر: طُرَّة مجموع رسائل، محفوظة في جامعة هارفارد تحت رقم (٢٩٢)، ل١٤٥/ب).

(٥) ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، لأحمد تيمور، ج٤ ص٥، تحقيق: د/حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

أمّا عن نِسَبِهِ المذكورة: فـ«الآيديني»: نِسبة لإحدى الولايات العثمانية التي تقع في جنوب تركيا[١]. و«الرومي»: نِسبة إلى الروم، والمقصود بهم: الترك، فكان يُقال للعالِم مِن الأتراك: الرومي[٢]. و«العثماني»: نِسبة إلى العثمانيين، وهذا يعني أنّه مِن علماء الدولة العثمانية. و«الحنفي»: نِسبة إلى المذهب الفقهي المعروف. وأمّا عن «الكوزول حصاري»، وهي النسبة التي اشتُهر وعُرف بها: فَنِسبة إلى مدينة «كوزول حصار»، وهي إحدى مدن ولاية «آيدين» السابق ذِكرها[٣].

وتَذْكر الكتب التي ترجمتْ لعالم محمد بن حمزة أنّه: فقيه مفسر[٤]، ويظهر أنّ هذين الوصفين أطلقهما عليه المترجمون لَمَّا اطلعوا على مؤلفاته التي مِن بَيْنِها ما يتعلق بالتفسير والفقه.

وقد بلغ ما حصره المهتمون بالتراث المخطوط مِن رسائل لعالم محمد بن حمزة ما ناهز المائة رسالة، منها: «أزهار التنزيل في التفسير»، و«رسالة في عدم حِل المغصوب للمالك»، و«رسالة في الشك في الإيمان»[٥]. ولعل هذه الكثرة مِن الرسائل لعالم محمد بن حمزة بسبب أنّه كان مِن المشتغلين بالإفتاء، كما أفاد هذا بعض مَن ترجم له[٦].

هذا، وقد حصل خلاف في تاريخ وفاة عالم محمد بن حمزة، فقيل توفي سنة: ١٠١٠هـ[٧].

---

(١) ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، لموستراس، ص١٢٧، ترجمة: عصام الشحادات، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٢) ينظر: الشقائق النعمانية، لطاشكبري زاده، ص٥، دار الكتاب العربي – بيروت، بدون.

(٣) ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، لموستراس، ص١٢٧.

(٤) ينظر: هدية العارفين، ج٢ ص٢٦٥ وص٣٤٦. ومعجم المؤلفين، ج٩ ص٢٧١. ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، ج٤ ص٢٧١٨.

(٥) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، ج٤ ص٢٧١٨:٢٧٢٣.

(٦) ينظر: عثمانلي مؤلفلري، ج١ ص٣٦٢. وهدية العارفين، ج٢ ص٣٤٦.

(٧) ينظر: هدية العارفين، ج٢ ص٢٦٥. ومعجم المؤلفين، ج٩ ص٢٧١. وخزانة التراث، إعداد مركز الملك فيصل، حيث أرخ هذا المعجم لوفاته بالتاريخ المذكور في مواضع عدة، مثلًا: ج٣٣ ص١٦،

وقيل: ١١١٦هـ[١]، أو بعد: ١١١٦هـ[٢]، وقيل: بعد ١١٢١هـ[٣]، وقيل: ١٢٠٤هـ[٤].

وقد حَقَّقَ أحد الباحثين تاريخ وفاته، وحددها بسنة ١١٢٢هـ، معتمدًا في هذا على ما ذَكَرَهُ عالم محمد بن حمزة في نهاية رسالته «في الإيمان والإسلام» مِن تحديد سنة تأليفه لهذه الرسالة بتلك السَّنة المذكورة، ثُمَّ نَصِّ ناسخ الرسالة على أنّ تلك السَّنة هي بعينها سنة وفاة عالم محمد بن حمزة، وتحديدًا في اليوم الثاني والعشرين مِن ذي القعدة[٥].

ثانيًا: ترجمة حمزة أفندي الدارندوي:

لَمْ يَقِفْ البحث على ترجمة لحمزة أفندي سوى في «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم»، وهي ترجمة مقتصرة فقط على: اسمه، ونِسَبه، وتاريخ وفاته؛ حيث نَجِدُ الترجمة هكذا:

حمزة أفندي الدارنده وي[٦] الملاطي العثماني الفقيه الحنفي، المعروف بالدارندوي المتوفي ١١٦٧هـ[٧]. وقد اعتمد القائمون على هذا المعجم في تلك الترجمة على إشارة ذُكِرَتْ في هامش كتاب «عثمانلي مؤلفري»[١].

وص١٨، وص٣٢، وص٥٦، وج٣٨ ص٩٠٤، وج١٢٤ ص١٠٨.

(١) ينظر: خزانة التراث، ج١٨ ص١٦٥:١٧٦.

(٢) ينظر: خزانة التراث، ج٣٨ ص٩٠٥:٩٦٩، وغيرها من المواضع.

(٣) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم، ج٤ ص٢٧١٨.

(٤) ينظر: هدية العارفين، ج٢ ص٣٤٦، حيث ترجم له إسماعيل البغدادي في هذا الموضع وذَكَرَ هذا التاريخ، بعد ما ترجم له في موضع سابق وقال فيه بأنّ وفاته سنة ١٠١٠هـ وسيظهر أنّ هذين التاريخين غير دقيقين.

(٥) ينظر: مقدمة تحقيق «رسالة في حل المغصوب»، لعالم محمد حمزة، هامش ص٣٧٥، إعداد: د/حمزة عبد الكريم جواد. ورسالة «الإيمان والإسلام» متوفرة في مركز جمعة الماجد، في مجموع تحت رقم (٥٩١٣٤٦)، ص٥٤١.

(٦) تكتب كما هو مُثبت، أو هكذا: «الدارندوي».

(٧) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي، لعلي رضا بلوط وزميله، ج٢ ص١٠٤٦.

وكلمة «أفندي»: هي كلمة أصلها بيزنطي، استعملها العثمانيون في العقد الثاني مِن القرن الخامس عشر الميلادي للدلالة على الإنسان المتعلّم والمثقّف[٢].

أمّا عن النِسَب المذكورة لحمزة أفندي: فـ«العثماني»: معناه أنّه من علماء الدولة العثمانية. و«الحنفي»: نِسبة لمذهب أبي حنيفة النعمان. و«الدارنده وي» أو «الدارندوي»: فنِسبة لـ«دارَندِه»: بلدة في تركيا الأسيوية (الأناضول)، في ولاية سيواس[٣]، وقد أفادتْ بعض النُّسَخِ الخطيّة لبعض مصنفاته أنّه كان مُفْتِيًا لهذه البلدة[٤]. و«الملاطي»: فنسبة لـ«مِلاطيَه»: مدينة في الأناضول في ولاية «خربوت»[٥].

وتفيدنا بعض المصادر التي ترجمتْ للعلامة ساجقلي زاده[٦] أنّ حمزة أفندي كان شيخًا له؛ حيث درس عليه والتقاه ضِمن الشيوخ التي التقاهــا في رحلته إلى استانبــول لطلب العلم[٧].

ومن المصنفات التي تركها حمزة أفندي: «حاشية على تفسير جزء النبأ»، و«رسالة في البيع والشراء»، و«حاشية على حاشية مير أبي الفتح على حاشية المنلا حنفي على الرسالة العضدية في الآداب»[١].

---

(١) ينظر: عثمانلي مؤلفلري، لبروسه لي محمد طاهر، ج١ ص٢٩٣، هامش (٢).
(٢) ينظر: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، للدكتور سهيل صابان، ص٣٤، مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
(٣) ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، لموستراس، ص٢٦١.
(٤) ينظر: مجموع محفوظ بمكتبة حاجي محمود أفندي تحت رقم (١٦٧٧)، ل٢٤/ب.
(٥) ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، ص٤٦٨.
(٦) هو: محمد بن أبي بكر المرعشي المعروف بسجاقلى زاده: الصوفي الحنفي المدرس، أخذ الطريقة عن الشيخ عبد الغنى النابلسي، توفى سنة ١١٥٠هـ، مِن تصانيفه: «نشر الطوالع» في الكلام، «رسالة الولدية» في آداب البحث والمناظرة. (ينظر: عثمانلي مؤلفلري، ج١ ص٣٢٥:٣٢٧. وهدية العارفين، ج٢ ص٣٢٢، ٣٢٣).
(٧) ينظر: عثمانلي مؤلفلري، ج١ ص٣٢٥.

ثالثًا: ترجمة إبراهيم بن محمد القيصري كوزي بيوك زاده:

اتفقتْ المصادر التي ترجمتْ له على أنّه: إبراهيم بن محمد القيصري، المعروف بـ«كوزي بيوك زاده»(٢).

و«كوزي بيوك زاده» تعني: «ابن الأَعْيَن»(٣)، والأعين: أي: واسع العين(٤).

أمّا «القيصري»، فنِسبة إلى «قَيصَرِيَّة»: وهي مدينة في تركيا الآسيوية (الأناضول) في ولاية «بوزاووق»(٥). ولمّا كان كوزي بيوك زاده مِن علماء قيصرية التركية، فَنَجِدُ بعض المصادر تنسبه إلى الروم – أيْ: الترك- وتقول: الرومي(٦).

ومِن المعلومات المهمة التي تفيدنا بها بعض المصادر(٧): ذِكْرُ شيخين لكوزي بيوك

(١) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي، ج٢ ص١٠٤٦. وخزانة التراث، ج١١ ص١٧٦، ج١٨ ص٦٧٩، وج١٩ ص٣٠٥، وج٢٠ ص٤٥١، ج١١٦ ص٣٢٤. وفهرس مخطوطات خزانة جمعة الماجد، ج٣ ص٣٨٤، وج١٢ ص٦٦.

(٢) ينظر: ترجمته التي صُدِّرَ بها مجموع الرسائل المطبوعة طباعة حجرية والمحفوظة في مكتبة حسيب أفندي بتركيا تحت رقم (١٥٢٦). ويراجع: عثمانلي مؤلفلري، ج٢ ص٨. وهدية العارفين، ج١ ص٤١. ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف سركيس، ج٢ ص١٥٧٨، مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م. والأعلام، ج١ ص٧٠. ومعجم المؤلفين، ج١ ص١٠٥. ورغم أنّ إسماعيل باشا في «هدية العارفين» ذَكَر اسم كوزي بيوك زاده على نحو ما هو مذكور، إلّا أنّه في «إيضاح المكنون» ج٣ ص٣٠٤، ذَكَرَه بأنّه: إبراهيم بن عبد الله!

(٣) ينظر: الأعلام، للزركلي، ج١ ص٧٠.

(٤) ينظر: الصحاح، للجوهري، ج٦ ص٢١٧٢، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. ولسان العرب، لابن منظور، ج١٣ ص٣٠٢، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

(٥) ينظر: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، لموستراس، ص٤١٤. ونُصَّ في نفس المصدر والصفحة على أنّ هناك مدينة أخرى تحمل نفس الاسم في فلسطين تقع على تخوم السامرة.

(٦) ينظر: إيضاح المكنون، لإسماعيل البغدادي، ج٣ ص٣٠٤. والأعلام، للزركلي، ج١ ص٧٠.

(٧) ينظر: ترجمته التي صدر بها مجموع الرسائل المحفوظة في مكتبة حسيب أفندي تحت رقم

زاده تتلمذ عليهما: الأول: أبو سعيد محمد الخادمي[(١)].

والآخر: حسين أفندي الكبير[(٢)].

وتَذْكر بعض المصادر أنّ كوزي بيوك زاده كان فقيها حنفيًا، ومدرسًا[(٣)]، وقد صرّح هو في بعض رسائله بما يفيد اشتغاله بالتدريس، فقال في خاتمة رسالته التي يقوم البحث على تحقيقها: «هكذا أفيد المرام في أثناء مذاكرة امتحان البركوي لكثير مِن الطلبة الكرام»[(٤)]، وقريب مِنْهُ يقوله في نهاية بعض رسائله الأخرى.

أمّا عن تاريخ وفاته: فقد اتفق غالب مَن ترجم له على أنّه توفي سنة ١٢٥٣هـ[(٥)]، وفي «معجم المطبوعات» أنّ سنة وفاته هي: ١٢٥٠هـ[(٦)].

ويُعَدُّ كوزي بيوك زاده مِن المكثرين مِن التصنيف في المسائل المفردة، كـ«رسالة الاستعارة»، و«رسالة في الحمل بين الموضوع والمحمول»، و«رسالة في تحقيق علم الواجب تعالى»، وغيرها من الرسائل[(٧)].

(١٥٢٦). وعثمانلي مؤلفلري، ج٢ ص٨. ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، ج٢ ص١٥٧٨.

(١) هو: محمد بن مصطفى بن عثمان الحسيني الخادمي الرومي الحنفي المدرس: شارك في علوم عدة كالفقه والأصول والتصوف والمنطق والتفسير، وُلِدَ في «خادم» من أعمال ولاية «قونية» بالأناضول، وتوفي سنة ١١٨٦هـ، مِن تصانيفه: «البريقة المحمودية في شرح الطريقة المحمدية»، و«العرائس والنفائس في المنطق». (ينظر: عثمانلي مؤلفلري، ج١ ص٢٩٦، ٢٩٧. وهدية العارفين، ج٢ ص٤٥٢).

(٢) لَمْ أقف على ترجمته.

(٣) ينظر: هدية العارفين، ج١ ص٤١. وإيضاح المكنون، ٣ ص٣٠٤. والأعلام، ج١ص٧٠.

(٤) مجموع الرسائل المحفوظة في مكتبة حسيب أفندي تحت رقم (١٥٢٦)، ص٣٦.

(٥) ينظر: عثمانلي مؤلفلري، ج٢ ص٨. وهدية العارفين، ج١ ص٤١. وإيضاح المكنون، ج٣ ص٣٠٤. والأعلام، ج١ ص٧٠. ومعجم المؤلفين، ج١ ص١٠٥.

(٦) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج٢ ص١٥٧٨.

(٧) للتعرّف على مصنفاته التي تَمَّ الوقوف عليها ينظر بالإضافة إلى مصادر ترجمته: معجم تاريخ

المطلب الثاني

نسبة كل رسالة من الرسائل الثلاث لمصنفها ومنهج التحقيق

أولًا: نسبة كل رسالة من الرسائل الثلاث لمصنفها:

هناك شواهد تؤكد على نسبة الرسائل الثلاث التي يقوم البحث على تحقيقها لمصنفيها:

- أمّا عن رسالة عالم محمد بن حمزة الكوزول حصاري: فيدلّ على نسبتها له النَصُّ في مُختتم بعض النُّسخ الخطيّة على كونه هو المُصِنِّفُ لها، ومِن هُنا وَجَدْنَا «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» ينسبها له كأحد مصنفاته[١].

- وأمّا عن رسالة حمزة أفندي الدارندوي: فقد نُصَّ على كونه هو المُصَنِّف لها، في مُفتتح بعض النسخ وفي مُختتم البعض الآخر، ومِن هُنا وجدنا أكثر مَن فَهْرَسٍ مِن فهارس المخطوطات ينسبها له، كفهرس «الخزانة التيمورية»[٢]، و«معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم»[٣]، و«خزانة التراث»[٤].

- وأمّا عن رسالة إبراهيم بن محمد القيصري كوزي بيوك زاده: فهي مُدْرَجة ضِمن «مجموع الرسائل» المنسوبة له، والذي طُبِعَ ثلاثَ طبعاتٍ حجريةٍ، سنذكر تفاصيلها لاحقًا، وقد نُسِبَتْ له أيضًا في «معجم المؤلفين»[٥]، وفي «معجم تاريخ التراث الإسلامي»[٦].

التراث الإسلامي، ج١ ص٧٦، ٧٧.

(١) في ج٤ ص٢٧٢٢ من المعجم المذكور.

(٢) في ص٤٩، طبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

(٣) في ج٢ ص١٠٤٦.

(٤) في ج٥ ص٣٨٨، وج١٢٣ ص١٠٠.

(٥) في ج١ ص١٠٥.

(٦) في ج١ ص٧٧.

ثانيًا: منهج التحقيق:

اتَّبَعْتُ في التحقيق المنهج الآتي:

(١) بَعْدَ الحصول على النُّسَخِ التي اعتمد عليها التحقيق، قمتُ بقراءتها قراءة متأنية، هادفًا مِن هذا إخراج النصوص سليمة، وتصحيح ما وُجِدَ فيها مِن تصحيف أو سَقْطٍ، وذلك بالمقابلة بَيْنَ هذه النُّسخ والإشارة إلى ذلك في الهامش، وقد رَمَزْتُ لِكُلِّ نسخة برمزٍ على حسب ما سأذكر أثناء وصف هذه النُّسخ.

(٢) اتبعتُ في التحقيق طريقة النَّصِّ المختار؛ نظرًا لعدم وجود نسخة «أُمّ» كتبها المصنف أو روجعتْ عليه، وعليه:

- إذا كانت هناك زيادة ولو في نسخة واحدة وهي لا تضر بالسياق بل تفيد فيه: فإنّي أُثبتها في الصلب، وأُشير إلى النُّسخ التي سقطتْ منها.

- إذا اختلفتْ النُّسخ في كلمة أو أكثر فإنّي أعتمد ما هو أوفق بالسياق، ولو كان في نُسخة واحدة، وإذا كانت الاختلافات تتماشى كلها مع السياق فإنّي أُثبت ما اتفق عليه غالب النُّسخ.

(٣) لَمْ أُشر في الهامش إلى الفروق الثانوية التي لا تؤثّر في المعنى، حتى لا أُثْقِل الهوامش بما لا يُفيد القارئ.

(٤) وَثَّقْتُ النقول الواردة في النصوص الثلاثة، وعَرَّفْتُ تعريفًا مُختصرًا بالأعلام والمصطلحات، وعَلَّقْتُ على القضايا التي تحتاج إلى تعليق.

(٥) التزمتُ في كتابة النصوص قواعد الإملاء الحديثة، وقمتُ بتفقيرها بحسب مقتضيات المعنى.

المطلب الثالث

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق وصورها

أولًا: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

* **بالنسبة لرسالة عالم محمد بن حمزة الكوزول حصاري:** فقد وقفتُ على أربع نُسخ خطيّة لها، واعتمدتُها في التحقيق، وهي كالآتي:

النسخة الأولى: محفوظة بمكتبة «عاطف أفندي»، ضِمن مجموع محفوظ تحت رقم (٢٨٤٠)، وتقع الرسالة في (ل ١٠٤/ب – ل ١٠٦/ب)، وليس في نهاية المجموع اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، لكنْ على غلافه خَتْمُ تَمَلُّكٍ باسم: الحاج مصطفى عاطف، بتاريخ ١١٥٤هـ، وهي نسخة جيدة في غالبها، يَقِلُّ فيها السقط والتصحيف، كُتِبَتْ بخط النستعليق، وقد رمزتُ لها بالرمز (ع).

النسخة الثانية: محفوظة بمكتبة «يوسف أغا»، ضِمن مجموع محفوظ تحت رقم (٤٨٩٣)، وتقع الرسالة في (ص٤٩٤)، وقد خُتِمَتْ هذه النسخة بالنَّصِّ على اسم مؤلفها، حيث جاء فيها: «مَشَقَه: عالم محمد أفندي عليه رحمة الصمد»، وفي آخر رسالة مِن المجموع نَصَّ الناسخ على اسمه وهو: عبد الله الكانقروي، وتاريخ النسخ: سنة ١٢٠٣هـ، وكُتِبَتْ هذه النسخة بخط النسخ، ويندر فيها السقط، والتصحيفات فيها يسيرة، وقد رمزتُ لها بالرمز (ي).

النسخة الثالثة: محفوظة بمكتبة «حاجي محمود أفندي»، ضِمن مجموع محفوظ تحت رقم (١٦٧٧)، وتقع الرسالة في (ل٧٣/أ، ب)، وفي ختام بعض الرسائل التي حواها هذا المجموع نَصَّ الناسخ على اسمه وهو: حسين الوهبي النقشبندي، وهو ما كرره في نهاية المجموع، لكنْ تاريخ النسخ نَجِدُهُ يَنُصُّ عليه في نهاية الرسالة الأولى مِن هذا المجموع وهو سنة: ١٢٢٠هـ، وكُتِبَتْ هذه النسخة بخط النسخ، وفيها بعض السقط والتصحيف، وقد رمزتُ لها بالرمز (ح).

النسخة الرابعة: محفوظة بمكتبة «الملك فيصل»، ضِمن مجموع محفوظ تحت رقم (٢١٤٠)، وتقع الرسالة في (٢٠ب/٢١أ)، وقد كُتِبَتْ بخط النسخ، وفيها بعض التصحيف والسقط، لكنّها رغم هذا تتميّز بأنّها خُتِمَتْ باسم المصنف، ويوجد بهامشها بعض التعليقات، ممّا يدل على أنّها نسخت بيد عالمٍ أو قُرِئَتْ عليه، وقد رمزتُ لها بالرمز (ف).

* **وبالنسبة لرسالة حمزة أفندي الدارندوي:** فقد وقفتُ على خمس نُسَخٍ خطيّة لها، واعتمدتُها في التحقيق، وهي كالآتي:

النسخة الأولى: محفوظة بمكتبة «يوسف أغا»، ضِمن المجموع المحفوظ تحت رقم (٤٨٩٣) والذي سبق ذِكْره وذِكْر بياناته[1]، وتقع الرسالة في (ص٥٢، ٥٣)، وقد نُصَّ على اسم مصنفها قبل البسملة، وفيها بعض السقط والتصحيف، وقد رمزتُ لها بالرمز (ي).

النسخة الثانية: محفوظة بمكتبة «حاجي محمود أفندي»، ضِمن المجموع المحفوظ تحت رقم (١٦٧٧)، والذي سبق ذِكْره وذِكْر بياناته[2]، وتقع الرسالة في (ل٢٤ب/٢٥/ب)، وقد نُصَّ على اسم مصنفها قبل البسملة، ويوجد بهامشها تعليقان يتضمّنان نَقْلين مُهمّين في المسألة التي تدور حولها الرسالة، وفيها سقط وتصحيف في مواضع عدة، وقد رمزتُ لها بالرمز (ح).

النسخة الثالثة: محفوظة بمكتبة «رشيد أفندي»، ضِمن مجموع محفوظ تحت رقم (٥٨٢)، وتقع الرسالة في (ل٦٥/أ – ٦٥/ب)، وفي أول المجموع خَتْمُ وَقْفٍ باسم: عبد الرشيد محمد سنبل بن فيض الدين، بتاريخ: ١٢٦٣هـ، وقد نُصَّ على اسم مصنفها قبل البسملة، وملحق بها بعد ختامها نفس التعليقين اللذين أُدْرِجا ضِمن حاشية النُّسخة السابقة، وفيها بعض السقط والتصحيف، وقد رمزتُ لها بالرمز (ر).

---

(١) عند الكلام على النسخة الأولى لرسالة عالم محمد حمزة.

(٢) عند الكلام على النسخة الثالثة لرسالة عالم محمد حمزة.

النسخة الرابعة: محفوظة بمكتبة «الملك عبد العزيز»، ضِمن مجموع محفوظ تحت رقم (٤٨٣)، وتقع الرسالة في (ص٩)، وفي أول المجموع كُتِبَ: «نَظَرَ فيه وتأمّل معانية: منلا علي»، وكذا: «نَظَر فيه وتأمّل معانيه: السيد عبد الرازق الجندي»، وقد نُصَّ على اسم المُصَنِّف في مختتم الرسالة، وفيها سقط وتصحيف، لكنْ بعض عباراتها مهمّة في ضبط النَّصِّ، وقد رمزتُ لها بالرمز (ع).

النسخة الخامسة: محفوظة بمكتبة «الملك فيصل»، ضمن المجموع المحفوظ تحت رقم (٢١٤٠)، والذي سبق ذكره وذكر بياناته(١)، وتقع الرسالة في (٢٠أ/٢٠/ب)، وقد نُصَّ على اسم المصنف في ختامها، وفيها بعض التصحيف والسقط، وقد رمزتُ لها بالرمز (ف).

* **وبالنسبة لرسالة إبراهيم بن محمد القيصري كوزي بيوك زاده:** فَبَعْدَ طول بحثٍ لَمْ أَقِفْ لها على نُسَخٍ خطيّة، لكنْ وقفتُ لها على ثلاث طبعات حجرية، إحداها قريبة جدًا مِن وفاة المُصَنِّف، وبياناتها على النحو الآتي:

الطبعة الأولى: محفوظة بمكتبة «هدائي أفندي»، ضِمن مجموع رسائل لكوزي بيوك زاده، تحت رقم (١٨٨٢)، وتقع الرسالة في (ص٣٤، ٣٥)، وفي بداية المجموع نُصَّ على أنّ هذه الطبعة تابعة لدار الطباعة العامرة بدار الخلافة العثمانية، وفي نهايته كُتِبَ بالعثمانية ما يفيد أنّه طبع سنة ١٢٥٩هـ، أيْ: بعد وفاة المصنف بِسِتِّ سنوات فقط، وقد رمزتُ لهذه النسخة بالرمز (هـ).

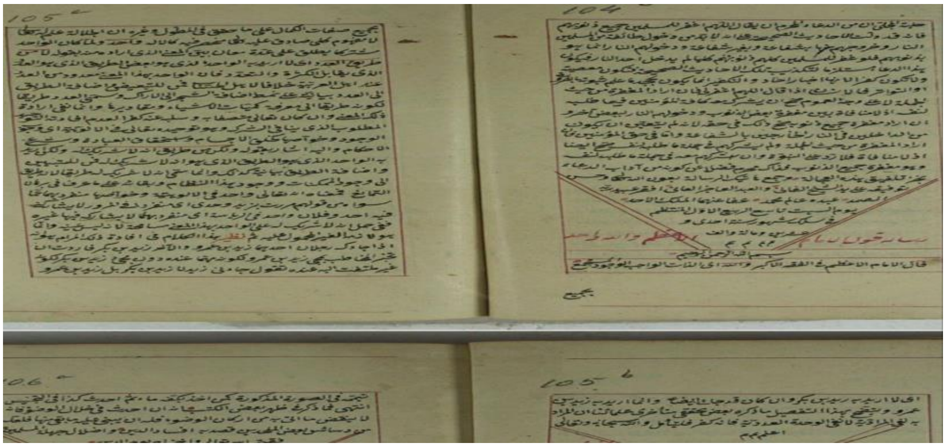
الطبعة الثانية: محفوظة بمكتبة «سيريز»، ضِمن نفس مجموع الرسائل لكوزي بيوك زاده، تحت رقم (٣١٤)، وتقع الرسالة في (ص٣٤، ٣٥)، وفي نهاية المجموع كُتِبَ بالعثمانية ما يفيد أنّه طبع عام ١٢٧٤هـ بترخيص من مجلس المعارف العمومية بجوار السلطان محمد في مطبعة نجيب أفندي الحجرية، وقد رمزتُ لهذه النسخة بالرمز (س).

(١) عند الكلام على النسخة الرابعة لرسالة عالم محمد حمزة.

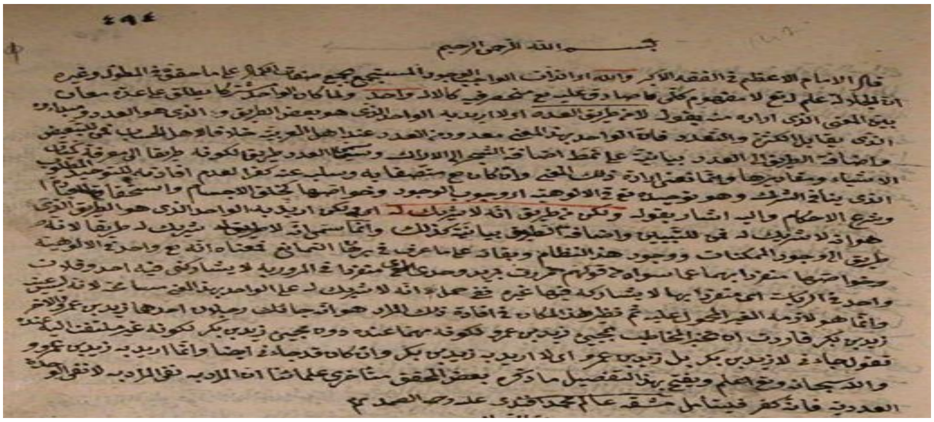
الطبعة الثالثة: محفوظة بمكتبة «حسيب أفندي»، ضِمن نفس المجموع المذكور آنفًا، تحت رقم (١٥٢٦)، وتقع الرسالة في (ص٣٥، ٣٦)، وفي بداية المجموع نُصَّ على أنّ هذه الطبعة تابعة لدار الطباعة العامرة بدار الخلافة العثمانية، لكن ليس فيها تاريخ الطبع، وقد رمزتُ لهذه النسخة بالرمز (ب).

ثانيًا: صور النسخ المعتمدة في التحقيق:

(١) صور النسخ الخطية المعتمدة في رسالة عالم محمد بن حمزة:



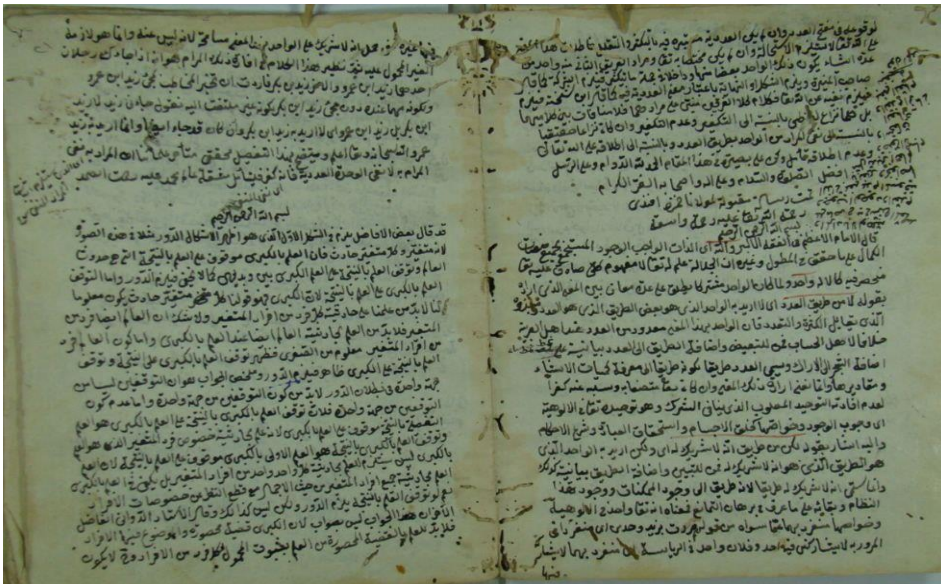
صورة النسخة (ع)



صورة النسخة (ي)

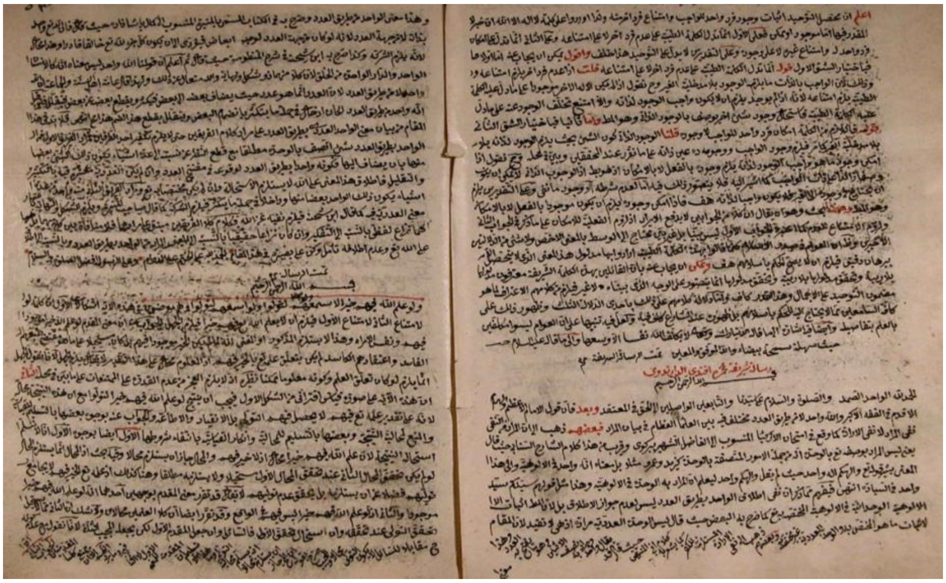


صورة النسخة (ح)



صورة النسخة (ف)

(٢) صور النسخ الخطية المعتمدة في رسالة حمزة أفندي الدارندوي:



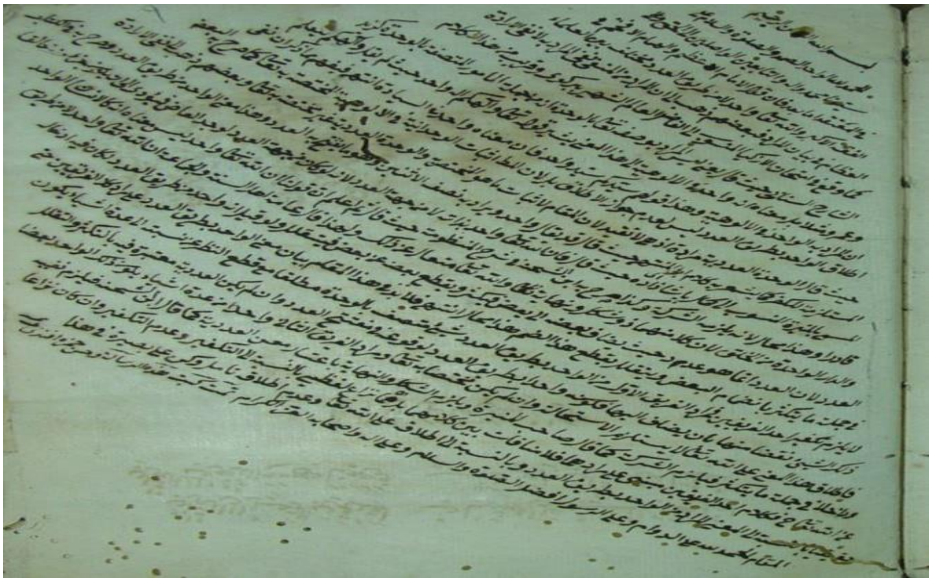
صورة النسخة (ي)



صورة النسخة (ح)



صورة النسخة (ر)



صورة النسخة (ع)



صورة النسخة (ف)

(٣) صور نسخ المطبوعات الحجرية المعتمدة في رسالة إبراهيم بن محمد كوزي بيوك زاده:



شبه طلبه تعالى من عباده التقوى برجاء الراجى من المرجو منه امر اهين الحصول فى كون كل منهما مترددا بين الوقوع وعدمه مع رجحان جانب الوقوع فاستعير ماوضع للرجاء الجزئى من كلمة لعل للطلب الجزئى استعارة تبعية حرفية والتعبير بالتركى استرم قوللرمكه سزلر متقيلر زمره سندن اوله سز وفى تفسير الجلالين فى سورة البقرة ان كلمة لعل فى الاصل للترجى وفى كلامه تعالى للتحقيق فافهم هذا التحقيق ان كنت من اهل التدقيق وهذا اخر ماجمعناه من البيان بعون الملك المنان وعليه التكلان

رسالة فى تحقيق قول الامام الله واحد لامن طريق العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

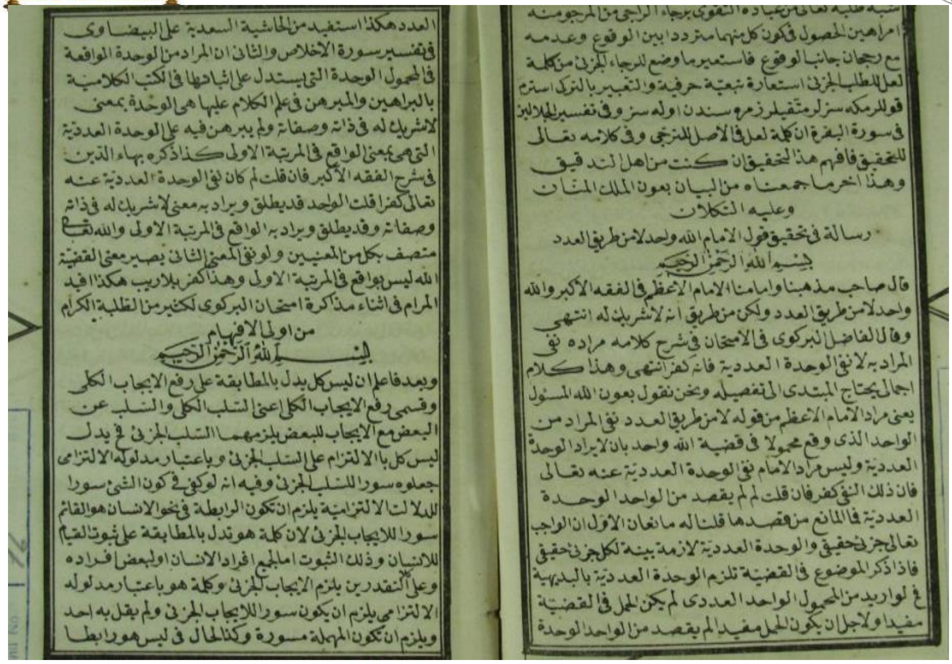
قال صاحب مذهبنا وامامنا الامام الاعظم فى الفقه الاكبر والله واحد لامن طريق العدد ولكن من طريق انه لاشريك له انتهى وقال الفاضل البركوى فى الامتحان فى شرح كلامه مراده نفى المراد به لانفى الوحدة العددية فانه كفر انتهى وهذا كلام اجمالى يحتاج المبتدى الى تفصيله ونحن نقول بعون الله المسئول يعنى مراد الامام الاعظم من قوله لامن طريق العدد نفى المراد من الواحد الذى وقع محمولا فى قضية الله واحد بان لايراد الوحدة العددية وليس مراد الامام نفى الوحدة العددية عنه تعالى فان ذلك النفى كفر فان قلت لم لم يقصد من الواحد الوحدة العددية فما المانع من قصدها قلنا له مانعان الاول ان الواجب تعالى جزئى حقيق والوحدة العددية لازمة بينة لكل جزئى حقيق فاذا ذكر الموضوع فى القضية تلزم الوحدة العددية بالبديهية فح لواريد من المحمول الواحد العددى لم يكن الحمل فى القضية مفيدا ولاجل ان يكون الحمل مفيدا لم يقصد من الواحد الوحدة

العددية هكذا استفيد من الحاشية السعدية على البيضاوى فى تفسير سورة الاخلاص والثانى ان المراد من الوحدة الواقعة فى المحمول الوحدة التى يستدل على اثباتها فى الكتب الكلامية بالبراهين والمبرهن فى علم الكلام عليها هى الوحدة بمعنى لاشريك له فى ذاته وصفاته ولم يبرهن فيه على الوحدة العددية التى هى بمعنى الواقع فى المرتبة الاولى كذا ذكره بهاء الدين فى شرح الفقه الاكبر فان قلت لم كان نفى الوحدة العددية عنه تعالى كفرا قلت الواحد قديطلق ويراد به معنى لاشريك له فى ذاته وصفاته وقديطلق ويراد به الواقع فى المرتبة الاولى والله تعالى متصف بكل من المعنيين ولو نفى المعنى الثانى يصير معنى القضية الله ليس بواقع فى المرتبة الاولى وهذا كفر بلاريب هكذا افيد المرام فى اثناء مذاكرة امتحان البركوى لكثير من الطلبة الكرام من اولى الافهام

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فاعلم ان ليس كل يدل بالمطابقة على رفع الايجاب الكلى وقسمى رفع الايجاب الكلى اعنى السلب الكلى والسلب عن البعض مع الايجاب للبعض يلزمهما السلب الجزئى فح يدل ليس كل بالالتزام على السلب الجزئى وباعتبار مدلوله الالتزامى جعلوه سورا للسلب الجزئى وفيه انه لو كفى فى كون الشئ سورا للدلالة الالتزامية يلزم ان تكون الرابطة فى نحو الانسان هو القائم سورا للايجاب الجزئى لان كلمة هو تدل بالمطابقة على ثبوت القيام للانسان وذلك الثبوت اما لجميع افراد الانسان او لبعض افراده وعلى كلا التقديرين يلزم الايجاب الجزئى وكلمة هو باعتبار مدلوله الالتزامى يلزم ان يكون سورا للايجاب الجزئى ولم يقل به احد ويلزم ان تكون المهملة مسورة وكذا الحال فى ليس هو رابطا

صورة النسخة (هـ)



صورة النسخة (س)



صورة النسخة (ب)

المطلب الرابع

النصوص المحققة الثلاثة

بَعْدَ الانتهاء ممّا يتعلّق بالتعريف بالرسائل الثلاث ومُصَنِّفيها، ينتقل البحثُ إلى عَرْضِ النصوص الثلاثة المُحَقَّقَة، على النحو الآتي:

رسالة عالم محمد بن حمزة الكوزول حصاري

في شرح قول الإمام أبي حنيفة: «والله تعالى واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رَبِّ العالمين، والصلاة والسلام على محمدٍ وآلِه أجمعين[١].

قال الإمام الأعظم في «الفقه الأكبر»: * **«والله»** :

أيْ: الذَّات الواجب الوجود[٢]، المُستجمع بجميع صفات الكمال، على ما حُقِّقَ في «المُطَوَّلِ»[٣] وغيرِه[٤] أنَّ «الجلالة»[٥]: عَلَمٌ[٦] له تعالى، لا مفهومٌ كُلِّيٌّ[٧] صادقٌ عليه تعالى

(١) «الحمد لله رب العالمين...أجمعين» مُثبتة مِن (ح) فقط.

(٢) واجب الوجود: هو الذي يَكُون وجوده مِن ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلًا، والكلُّ مُحتاج في وجوده إليه. (ينظر: التعريفات، للسيد الشريف، ص٢٤٩. وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ج١ ص٦٥٠).

(٣) ينظر: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للسعد التفتازاني، ص١٣١، تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

(٤) ينظر: شرح التلويح على التوضيح، للسعد التفتازاني، ج١ ص١٠٢، مكتبة صبيح بمصر، ط١، بدون.

(٥) المقصود: اسم الجلالة «الله».

(٦) الاسم إنْ دَلَّ على معنى واحد، وتَشَخَّصَ ذلك المعنى، بحيث لا يُقال على كثيرين: يُسمى «عَلَمًا» في عُرْف النحاة؛ لأنّه علامة دالّة على شخصٍ مُعَيَّنٍ، و«جزئيًا حقيقيًا» في عُرْف المنطقيين. (ينظر: شرح القطب على الشمسية، ج١ ص٢٠٩، ٢١٠. وشرح الخبيصي على التهذيب، ص١١٧:١١٩).

(٧) «كلي» ساقطة من (ح). وقد سبق في المبحث الأول تعريف الكُلِّيّ، ص٩٧٩.

مُنحصرٌ فيه كـ «الإله».

* **«واحد»:**

ولمّا كان «الواحد» مُشترَكًا يُطلق على عدة معانٍ(١) – بَيَّنَ المعنى الذي أراده مِنْهُ(٢) بقوله:

* **«لا مِن طريق العدد»:**

أيْ: لا أُرِيْدُ به «الواحد» الذي هو بعض الطريق، الذي هو العدد ومبدؤه(٣)، الذي يُقابل الكثرة والتعدّد؛ فإنّ «الواحد» بهذا المعنى معدودٌ مِن العدد عِند أهل العربية، خلافًا لأهل الحساب(٤).

فـ «مِن» للتبعيض، وإضافة «الطريق» إلى «العدد» بيانية، على نمط إضافة «الشجر» إلى(٥) «الأراك»(٦)، وسَمَّى «العدد» طريقًا؛ لِكونه طريقًا إلى معرفة كميّات الأشياء ومقاديرها.

وإنّما نَفَى(٧) إرادةَ ذلك المعنى - وإنْ كان تعالى مُتصفًا به وسَلْبُهُ عنه كفرًا-؛ لِعدم إفادته التوحيدَ المطلوبَ الذي يُنافي الشِّرْكَ، وهو توحيده تعالى في الألوهية(٨) - أيْ:

---

(١) سبق بيان هذه المعاني للواحد، وذلك في المبحث الأول، ص٩٧٨ وما بعدها.

(٢) «منه»: ساقطة من (ف).

(٣) «ومبدؤه»: ساقطة من (ع، ح).

(٤) سبق في المبحث الأول ص٩٨٢ ذِكْرُ شيء عن الاختلاف في اعتبار الواحد داخلًا في العدد أو ليس داخلًا فيه وإنّما هو مبدؤه.

(٥) «إلى»: ساقطة من (ح).

(٦) الأراك: شَجَرٌ مِن الحِمْض يُستاك بِقُضبانه، الواحدة: «أراكة». (ينظر: الصحاح، للجوهري، ج٤ ص١٥٧٢).

(٧) في (ف): «نعني».

(٨) بهامش (ف): «والمراد بالألوهية على ما صَرَّحَ به في "شرح المقاصد": وجوب الوجود، والقِدَم الذاتي بمعنى: عَدَم المسبوقية بالغير. وبخواصها، مثل: تدبير العالم، وخلق الأجسام،

وجوب الوجود-، وخواصها: كخلق الأجسام، واستحقاق العبادة، وشرع الأحكام. وإليه أشار بقوله:

* **«ولكن مِن طريق أنّه لا شريك له»:**

أيْ[١]: ولكنْ أُريد به «الواحد» الذي هو الطريق الذي هو: «أنّه لا شريك له». فـ«مِن» للتبيين، وإضافة «الطريق» بيانية كذلك.

وإنّما سَمَّى «أنّه لا شريك له» طريقًا؛ لأنّه طريقٌ إلى وجود المُمْكِنَات[٢]، ووجود هذا النظام وبقائه، على ما عُرِفَ في برهان «التمانع»[٣].

فمعناه: أنّه تعالى واحدٌ في الألوهية وخواصها، منفردٌ بهما عمّا سواه، مِن قولهم: «مررتُ بزيدٍ وَحْدي»، أيْ: منفردًا في المرور به[٤] لا يشاركني فيه أحدٌ، و«فلان واحد في الرئاسة»، أيْ: منفردٌ بها لا يُشاركه فيها غيره.

واستحقاق العبادة، والقِدَم الزماني بمعنى: القيام بنفسه. قول أحمد». وهذا الكلام منصوص عليه في حاشية قول أحمد على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية، «ضمن مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، ج٢ ص٩٣، مطبعة كردستان العلمية - الجمالية، ١٣٢٩هـ»، لكنْ وقع في نهاية عبارتها: «...واستحقاق العبادة، والقِدَم الزماني مع القيام بنفسه»، فما في هامش (ف) فيه تصحيف. وينظر: شرح المقاصد، للسعد التفتازاني، ج٤ ص٣٩.

(١) «أي» ساقطة في (ع، ح).

(٢) الممكنات: جَمْعُ الممكن، وهو في اصطلاح المتكلمين: عبارة عمّا لو فُرِضَ موجودًا أو معدومًا لَمْ يَلْزَمْ عنه لذاته مُحال، ولا يَتِمُّ ترجيح أحد الأمرين له إلا بِمُرَجِّحٍ مِن خارج. (ينظر: المبين، للآمدي، ص٧٩، ٨٠. ويراجع: التعريفات، للسيد الشريف، ص٢٣٠).

(٣) برهان التمانع: هو برهانٌ مشهورٌ بَيْنَ المتكلّمين لإثبات توحيد واجب الوجود، وتقريره مختصرًا: أنّه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمانعٌ، بأنْ يُريد أحدهما أنْ يحييَ إنسانًا والآخر يُريد أنْ يُميتَه، وحينئذ إمّا أنْ يحصل المرادان فيجتمع الضدان، أو لا فيلزم عَجْزُ أحدهما، وكلا الأمرين مُحال، فيكون التَّعَدُّدُ مُحالًا. (ينظر مثلًا: اللمع، للأشعري، ص١١٤، ١١٥. وكتاب التوحيد، للماتريدي، ص٢٠).

(٤) «به» ساقطة من (ع).

فَفِي حَمْلِ «أنّه لا شريك له» على «الواحد» بهذا المعنى مُسامحةٌ[١]؛ لأنّه ليس عَيْنَهُ، وإنّما هو لازمُه الغيرُ محمولٍ عليه[٢].

ثُمَّ نظيرُ هذا الكلام في إفادة ذلك المَرام هو: أنّه إذا[٣] جاءك رجلان: أحدهما: زيد بن عمرو، والآخر: زيد بن بكر، فأردتَ أنْ تُخبر المخاطَب بمجيء زيد بن عمرو؛ لِكونه مُهِمًّا عنده، دُون مجيء زيد بن بكر؛ لِكونه غيرَ مُلْتَفَتٍ إليه عنده[٤] – تقول: «جاءني زيد[٥] لا زيد بن بكر بل زيد بن عمرو»، أيْ: لا أُريد به زيد بن بكر – وإنْ كان قد جاءني أيضًا-، وإنّما أُريد به زيد بن عمرو[٦].

ويَتَّضح بهذا التفصيل ما ذَكَره بعضُ مُحققي متأخري علمائنا[٧]: «أنّ المرادَ به: نَفْيُ

(١) المُسامحة أو التسامح، هو: استعمال اللفظ في غير حقيقته، بلا قَصْدِ علاقة مقبولة، ولا نَصْب قرينة دالّة عليه؛ اعتمادًا على ظهور الفَهْم في ذلك المقام. (ينظر: التعريفات، للسيد الشريف، ص٥٧، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ج١ ص٤٢٧).

(٢) يُذكر أنّ المُسامحة في حَمْل «أنه لا شريك له» على «الواحد»، جاءتْ مِن كَوْنِ هذا الحَمْلِ مذكورًا على أنّه مِن قَبِيل الحَمْل الأَوَّلِيِّ الذَّاتيِّ، وهو الذي يُعنى بالاتحاد بَيْنَ مفهومي الموضوع والمحمول، فيُفيد أنّ المحمول هو نَفْس عنوان حقيقة الموضوع، كما نقول: «الإنسان حيوان ناطق» (ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ج١ ص٧١٧). والمُصَنِّفُ بهذا هو مع مَن يَعُدُّ لَفْظَ «الواحد» يَدُلُّ بالحقيقة فقط على نَفْيِ القِسمة، أمّا باقي المعاني فدلالته عليها بالمجاز (ينظر: شرح الأسماء الحسنى، للقشيري، ص٢١٥)، وإذا كان «لا شريك له» مجازًا في الواحد، فيكون حَمْلُه عليه حَمْلًا أوليًّا: مجازًا لا حقيقة.

(٣) في (ي): «هو أنه جاءك». وفي (ح): «هو إذا جاءك».

(٤)«عنده»: ساقطة من (ح).

(٥) «زيد» ساقطة من (ي).

(٦) «أي: لا أريد به...زيد بن عمرو» ساقطة من (ح). وفي (ي، ف) بزيادة: «والله سبحانه وتعالى أعلم».

(٧) في (ف): « ويتضح بهذا التفصيل محققي متأخر علمائنا». والمقصود هنا: «البركوي»، حيث نَصَّ على الكلام المذكور في كتابه «امتحان الأذكياء»، انظره ص٣. والبركوي هو: محي الدين محمد بن بير علي بن إسكندر الرومي: عالم بالعربية، له اشتغال بالفرائض ومعرفة بالتجويد، تُرْكي

المُراد به[١]، لا نَفْيُ الوَحْدة العددية[٢]؛ فإنّه كُفْرٌ». فَلْيُتأمّلْ. والله سبحانه وتعالى أعلم[٣].

مَشَقَهُ[٤]: عالم محمد أفندي، عليه رحمة الصمد[٥].

رسالة حمزة أفندي الدارندوي

في شرح قول أبي حنيفة: «والله تعالى واحد لا من طريق العدد»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الصمد، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، وآلِه[٦]، والتابعين، الواصلين إلى الحَقّ في المُعتقَد. أمّا بعد،،،

فإنّ قول الإمام الأعظم، والهمام الأفخم، في «الفقه الأكبر»: «والله تعالى واحدٌ لا مِن طريق العدد»، مُخْتَلَفٌ فيه[٧] بَيْنَ العلماء العظام، في بيان المَرام:

* فبعضهم ذهب إلى أنّ المُرادَ مِن النَّفْيِ نَفْيُ المُرادِ به[٨]، لا نَفْيُ الوَحدة العددية[٩]،

الأصل والمنشأ، مِن أهل قصبة «بالي كسرى»، كان مُدرسًا في قصبة «بركي» فَنُسب إليها، توفي سنة ٩٨١هـ، مِن كُتبه: «إظهار الأسرار» في النحو، و«دامغة المبتدعين» في الرد على الملحدين. (ينظر: هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي، ج٢ ص٢٥٢. والأعلام، للزركلي، ج٦ ص٦١).

(١) في (ح، ع): «المرادية». وفي (ف): «المرام به». والمثبت من (ي) ومطبوع «امتحان الأذكياء». وبهامش (ف) كُتِبَ: «أيْ: الذي يستلزم إثباتَ المرادِ المَنْفِيّ».

(٢) بهامش (ف) كُتِبَ: «أي: نفي المنفي».

(٣) «والله سبحانه وتعالى أعلم» غير مثبتة في (ي، ف). ومكانها في (ح): «والله أحكم بالعقول. تمت الرسالة».

(٤) يُقال: مَشَقَ، إذا أسرع الكتابة. (ينظر: الصحاح، للجوهري، ج٤ ص١٥٥٥).

(٥) «مشقه: عالم محمد أفندي، عليه رحمة الصمد» ساقطة من (ع، ح).

(٦) «محمد وآله» غير مثبتة في (ي).

(٧) «فيه» ساقطة من (ر، ف، ع).

(٨) «به»: ساقطة من (ي، ف).

(٩) في (ي، ف، ع): «لا نفي الإرادة».

كما وقع في «امتحان الأذكياء»(١) المنسوب إلى الفاضل العالم الشهير بـ«بركوي»(٢).

وقريبٌ مِن هذا الكلامِ كلامُ الشارح(٣) السَّيْنابي(٤)، حيث قال: «يعني: ليس المرادُ بوصفه تعالى بالوَحْدة: أنّه مِن جُملة(٥) الأمور المُتَّصفة بالوحدة، كزيد وعمرو مثلًا، بل معناه: أنّه(٦) واحدٌ في الألوهية، وإلى هذا المعنى يُشير قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البَقَرَةِ : ١٦٣]، حيث لَمْ يَقُلْ: "وإلهكم واحد(٧)"؛ لِيُعْلَمَ أنّ المراد(٨): الوحدة في

---

(١) بهامش (ح) كُتِبَ: «عبارة "الامتحان" هكذا: وتُوُهِّمَ كَوْنُ المُرادِ: الوحدةَ مِن طريق العدد. وليس كذلك؛ إذْ هي غير مُختصة به تعالى، بل هو لازمٌ بَيِّنٌ لِكُلِّ جزئيٍّ حقيقيٍّ. ولذلك قال في "الفقه الأكبر": "والله تعالى واحدٌ لا مِن طريق العدد، ولكنْ مِن طريق أنّه لا شريك له". ومُرادُه: نَفْيُ المُراد به لا نَفْيَ الوحدة العددية؛ فإنّه كُفْرٌ. انتهى. أيْ: مُرادُ أبي حنيفة مِن قوله "والله تعالى واحدٌ لا مِن طريق العدد": نَفْيُ كَوْنِ الوحدة مِن طريق العدد مرادًا، لا نَفْيُ الوحدة العددية كما هو الظاهر مِن قوله؛ لأنّه كُفْرٌ». ونَفْسُ الكلام مذكورٌ بعد الانتهاء مِن الرسالة في النسخة (ر)، وبعده كُتِبَ: «خوجه زاده. علةً لقوله: "لا نَفْيُ الوحدة العددية"». وقد سبق في رسالة الكوزول حصاري الإحالة على «امتحان الأذكياء» أيضًا. وخوجه زاده صاحب التعليق المذكور على عبارة «امتحان الأذكياء»، لعله هو: خوجه زاده عبد النصير بن عبد الله الآقشهري الرومي، المتوفى بعد سنة ٩٩٠هـ، مِن آثاره: «شرح الطريقة المحمدية للبركوي». (ينظر: هدية العارفين ج١ ص٦٣٢. ومعجم المؤلفين ج٦ ص٢٠١).

(٢) سبقتْ الترجمة له في هامش رسالة عالم محمد بن حمزة، ص١٠٣٢هامش رقم٧.

(٣) **في (ي): «وقريب من هذا كلام الشارح». وفي (ف، ع): «وقريب من هذا الكلام الشارح».**

(٤) السينابي أو السينوبي هو: إلياس بن إبراهيم الحنفي: له مشاركة في أكثر الفنون، وُلِدَ في «سَيْنوب» بتركيا، وأقام في «بروسة» مُدَرِّسًا في مدرستها السلطانية، وتوفي بها سنة ٨٩١هـ، مِن مؤلفاته: «حاشية على شرح المقاصد»، و«رسالة في تفسير بعض الآيات». (ينظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين الغزي، ج٢ ص٢١٧، تحقيق: د/عبد الفتاح الحلو، دار الرفاعي – الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. والأعلام، للزركلي، ج٢ ص٨).

(٥) في (ح): «جهة». والمثبت في الصُّلب مُتوافق مع نَصِّ السينابي في شرحه لـ«لفقه الأكبر».

(٦) «أنه» ساقطة من (ح).

(٧) «واحد» ساقطة من (ع).

(٨) في (ي، ر، ف، ع): «أن المراد به». والمثبت هو المتفق مع نَصِّ «شرح الفقه الأكبر» للسينابي.

الألوهية، وهذا مِثل[١] قولهم: "سيدكم سيد واحد"، فإنّ معناه: واحدٌ[٢] في السيادة». انتهى[٣].

فَيُفْهَمُ ممّا ذُكِرَ أنّ[٤] نَفْي إطلاق الواحد بطريق العدد ليس لِعدم جواز الإطلاق، بل لأنّ المطلوب إثبات الوحدانية في الألوهية المُخْتَصَة به تعالى، كما صَرَّحَ به البعض حيث قال: «ليس[٥] الوحدة العددية مُرادة؛ إذْ هي[٦] لا تفيد، لأنّ المقام لإثبات ما هو المُختص به تعالى، والوحدة العددية غير مُختصة به تعالى»[٧].

* وبعضهم ذهب إلى نَفْي الإرادة المستلزمة للكفر، كما يُشعر به كلامُ أبي المنتهى[٨] حيث قال: «قد يُقال: "واحد"، ويُراد به: نصف الاثنين، وهو ما يُفتح به العدد، وهذا معنى الواحد مِن طريق العدد»[٩].

وصُرِّحَ به في الكتاب المُسَمَّى بـ«المنيرة» المنسوب إلى كمال باشا زاده[١٠]، حيث قال:

---

(١) «مثل» ساقطة من (ع).

(٢) «فإن معناه واحد» ساقط من (ي).

(٣) «انتهى» ساقطة من (ح). ويراجع: شرح الفقه الأكبر، للسينوبي، ص٢١.

(٤) في (ح، ر): «فبعضهم مما ذكر ذهب إلى أن».

(٥) «ليس» ساقطة من (ع).

(٦) «هي» ساقطة من (ح، ر).

(٧) لم أهتدِ للقائل، لكنْ نَفْس الفِكرة مذكورة بعبارات مختلفة في: القول الفصل شرح الفقه الأكبر، لبهاء الدين زاده، ص١٢٦، وإشارت المرام، للبياضي، ص١٠٧.

(٨) هو: أبو المنتهى شهاب الدين أحمد بن محمد المَغْنِيساوي: فقيه حنفي، عالم بالقراءات، من أهل «مغنيسا» بتركيا، توفي في حدود سنة ١٠٩٠هـ، مِن مؤلفاته: «شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة»، و«إظهار المعاني في شرح حرز الأماني». (ينظر: هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي، ج١ ص١٦٢. والأعلام، للزركلي، ج١ ص٢٣٥).

(٩) يراجع: شرح الفقه الأكبر، لأبي المنتهى المغينساوي، ضمن «الرسائل السبعة في العقائد»، ص٤٨.

(١٠) كمال باشا زاده هو: شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا: تعلم في «أدرنه» بتركيا، وولي قضاءها، ثُمَّ الإفتاء بـ«الآستانة» إلى أنْ توفي سنة ٩٤٠هـ، مِن مؤلفاته: «طبقات الفقهاء»،

«فإنّ الله تعالى واحدٌ بذاته، لا مِن جهة العدد؛ لأنّه لو كان مِن جهة العدد لَوُجِدَ واحدٌ ذو[(١)] أبعاض، فيؤدي[(٢)] إلى أنْ يكون جزءٌ منه[(٣)] خالقًا قادرًا، وهذا مُحال؛ لأنّه يلزم[(٤)] الشركة»[(٥)].

وكذا صَرَّحَ به ابن الشِّحْنَة[(٦)] في «شرح المنظومة»، حيث قال: «ثُمَّ اعلم أنّ قولنا: "الله تعالى واحد"، ليس معناه أنّه[(٧)] كالإنسان الواحد والدار الواحدة مِن الخلق؛ لأنّ كلًا منهما ذو شَكْلٍ[(٨)] ونهاية[(٩)]، والله تعالى متعالٍ عن ذلك، ولهذا قال عامّة أهل السنة

و«رسالة في الجبر والقدر». (ينظر: الطبقات السنية، لتقي الدين الغزي، ج١ ص٣٥٥. والأعلام، للزركلي، ج١ ص١٣٣).

(١) «واحد ذو» ساقط من (ي، ح، ر، ع).

(٢) في نص «الرسالة المنيرة» المطبوع: «لكان أبعضًا فيؤدي».

(٣) في (ي): «كل جزء لله تعالى». والمُثبت في الصُّلب هو المُتفق مع نَصِّ «الرسالة المنيرة».

(٤) في (ع): «يلزمه». وفي (ف): «محال لا يلزم». والمُثبت في الصُّلب هو المُتفق مع نَصِّ «الرسالة المنيرة».

(٥) يراجع: الرسالة المنيرة، لابن كمال باشا، ص١٧، مطبعة الصحاف أحمد أفندي، ١٢٩٦هـ.

(٦) ابن الشحنة المذكور هنا هو: أبو البركات سري الدين عبد البر بن محمد بن محمد: قاض فقيه حنفي، وُلِدَ بحلب سنة ٨٥١هـ، وانتقل إلى القاهرة، وصار جليس السلطان الغوري وسميره، توفي سنة ٩٢١هـ، مِن مؤلفاته: «غريب القرآن»، و«تفصيل عقد الفرائد» شرح به منظومة ابن وهبان في فقه الحنفية. (ينظر: الكواكب السائرة، لنجم الدين الغزي، ج١ ص٢٢٠، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. والأعلام، للزركلي، ج٣ ص٢٧٣).

(٧) «أنه» ساقطة من (ح، ر).

(٨) المقصود مِن الشكل هُنا: الهيئة الحاصلة للجسم بسبب إحاطة حدٍّ واحدٍ بالمقدار كما في الكُرَة، أو حدود كما في المُضَلَّعات مِن المُرَبَّع والمُسَدَّس. (ينظر: التعريفات، للسيد الشريف، ص١٢٨. وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ج١ ص١٠٣٩).

(٩) النهاية: هي غاية ما يصير الشيء ذو الكَمِّيَّة إلى حيث لا يوجد وراءه شيء مِنْه. (ينظر: معيار العلم، لأبي حامد الغزالي، ص٣٠٧، تحقيق: د/سليمان دنيا، دار المعارف – القاهرة، ١٩٦١م.

والجماعة: "إنّ الله تعالى واحد لا من طريق العدد"؛ لأنّ العدد[١] إنّما هو عدد حيث يُضاف بعضه إلى بعض فيتكثّر، ويُقطع بعضه عن بعض فيتقلّل[٢]، فلو قيل: "إنّه واحد مِن طريق العدد[٣]"، لكان فيه إدخاله في جُملة ما يتكثّر بانضمام البعض[٤]، ويتقلّل بِقَطْعِ هذا الضَّمِّ، هذا مُحال». انتهى[٥].

فلا بُدَّ في هذا المقام مِن[٦] بيان معنى الواحد بطريق العدد[٧] على مُراد كلا الفريقين؛ حتى لا يَلزم تكفير أحد الفريقين للآخر[٨]:

* فمراد الفريق الأول مِن «الواحد بطريق العدد»: شيءٌ متصفٌ بالوحدة مطلقًا، مع قطع النظر عن نِسبته إلى عدةِ أشياءٍ، يَكُون ذلك الشيءُ بعضًا منها[٩]، بأنْ يضاف إليها. فكونه واحدًا[١] بطريق العدد؛ لوقوعه في مُفتتح العــدد، وإنْ لم تكن العـددية

والمبين، للآمدي، ص٩٨).

(١) «لأن العدد» ساقط من (ح).

(٢) في (ي، ح، ر، ف): «فيقلل». والمُثبت في الصُّلب مُتوافق مع قوله: «فيتكثر»، وما سيأتي مِن قوله: «ويتقلل بقطع...».

(٣) «العدد» ساقطة من (ر).

(٤) «البعض» ساقطة من (ف).

(٥) لعلّ هذا النَّصَّ مِن شرح عبد البر ابن الشحنة على منظومة جَدِّه أبي الوليد ابن الشحنة في عشرة علوم، ومِن بينها «نظم في العقائد»، وفيه: وصانع العالم واحد أحد:::::وصفًا وذاتًا لا على وجه العدد. (ينظر: عشر منظومات لابن الشحنة، مخطوطة محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا تحت رقم٦٦٢، ل٧٢/أ). والشرح لعبد البر ابن الشحنة، نَسَبَهُ له: نجم الدين الغزي في «الكواكب السائرة»، ج١ ص٢٢٠، وابن العماد في «شذرات الذهب»، ج١٠ ص١٤٢، لكنْ لَمْ أَقِفْ عليه لا مطبوعًا ولا مخطوطًا. وعلى كلٍ فالنَّصُّ المذكورُ مِن شرح المنظومة مُلَخَّصٌ مِن «تلخيص الأدلة»، للزاهد الصفار، ص٣٣٤.

(٦) «من» ساقطة من (ح، ر، ف، ع).

(٧) «العدد» ساقطة من (م).

(٨) «للآخر» ساقطة من (ي، ف، ع).

(٩) «منها» ساقطة من (ف).

معتبرةً فيه بالتكثير والتقليل[٢].

فإطلاق هذا المعنى على الله تعالى لا يستلزم الاستحالة[٣]، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُختصًا به تعالى[٤].

* ومراد الفريق الثاني مِنهُ: أنّه[٥] واحدٌ مِن عدة أشياء، يكون ذلك الواحد بعضًا منها[٦] وداخلًا في جُملة ما يتكثّر، فيلزم الشركة، كما قال صاحب «المنيرة»، ويلزم الشَّكَلُ والنهاية باعتبار معنى العددية فيه، كما قال ابن الشِّحْنَة، فيلزم نَفْيُهُ عن الله تعالى.

فكلامُ كلا[٧] الفريقين مبنيٌّ على مرادهما، فلا منافاة بَيْنَ كلاميهما، بل هما نزاعٌ لفظيٌّ بالنسبة إلى التكفير وعدم التكفير[٨]، وإنْ كان نزاعًا حقيقًا بالنسبة إلى المعنى[٩]

(١) «واحدًا» ساقطة من (ح، ر).

(٢) في (ر): «بالتكثر والتعلل». وفي (ف، ع): «بالتكثر والتقلل».

(٣) في (ح): «التكفير» بدلًا من «الاستحالة».

(٤) في هامش (ح) كُتِبَ: «كان الأستاذ أبو بكر بن الفورك يقول: الواحد في صفته تعالى له ثلاثة معانٍ، ولفظ الواحد في كلها حقيقة: أحدها: أنّه لا قَسيم لذاته وأنّه غير مُتَبَعِّضٍ ولا مُتَحَيِّزٍ. والثاني: أنّه لا شبيهَ له، والعرب تقول: "فلان واحد في عصره"، أيْ: لا شبيهَ له: يا واحد العرب الذي ما له في الأنام نظير. والثالث: أنّه واحد على معنى أنّه لا شريكَ له في أفعاله تعالى، "فلان مُتَوَحِّدٌ بهذا الأمر"، أيْ: ليس يشركه فيه أحد ولا يعاونه فيه أحد. شرح أسماء الحسنى للقشيري». ونَفْسُ القول مذكور في نهاية النسخة (ر). (يقارن: شرح أسماء الله الحسنى، للقشيري، ص٢١٥، فالكلام مُثْبَتٌ فيه مع بعض تغييرات يسيرة).

(٥) «منه أنه» ساقط من (ع). و«أنه» ساقطة من (ي، ف).

(٦) «منها» ساقطة من (ع).

(٧) في (ع): «فكلام أحد».

(٨) «وعدم التكفير» ساقط من (ي، ح).

(٩) في (ف): «نفي» بدلًا من «المعنى».

المراد مِن «الواحد بطريق العدد»، وبالنسبة إلى[1] إطلاقه على الله تعالى وعدم إطلاقه. تَأَمَّلْ وَكُنْ على بصيرة في هذا المقام.

الحمد لله [على] الدوام، وعلى الرسول أفضل الصلاة والسلام، وعلى آله وأصحابه الغُرِّ الكرام. تَمَّتْ رسالةٌ مقبولةٌ لمولانا حمزة أفندي، رحمه الله تعالى رحمة واسعة[2].

رسالة إبراهيم بن محمد القيصري كوزي بيوك زاده

في شرح قول الإمام أبي حنيفة: «والله تعالى واحد لا من طريق العدد»

بسم الله الرحمن الرحيم

قال صاحب مذهبنا وإمامنا الأعظم في «الفقه الأكبر»: «والله واحدٌ لا مِن طريق العدد، ولكن مِن طريق أنّه لا شريك له». انتهى.

وقال الفاضل البركوي في «الامتحان»[3] في شرح كلامه: «مُرادُه: نَفْيُ المُرادِ به، لا نَفْيُ الوحدة العددية؛ فإنّه كفر». انتهى.

وهذا كلامٌ إجماليٌ يحتاج المُبتدي إلى تفصيله، ونحن نقول بعون الله المسئول:

يعني: مرادُ الإمام الأعظم مِن قوله «لا مِن طريق العدد»: نَفْيُ المرادِ مِن «الواحد» الذي وقع محمولًا[1] في قضية «الله واحد»، بأنّ لا يُراد الوحدة العددية، وليس مرادُ الإمام نَفْيَ[2] الوحدة العددية عنه تعالى؛ فإنّ ذلك النَّفْيَ كفرٌ.

---

(١) «إلى» ساقطة من (ح، ر).

(٢) هذا ختام (ف). وخُتِمَتْ (ع) هكذا: « الحمد لله الدوام، وعلى الرسول أفضل الصلاة والسلام، وعلى آله وأصحابه الغر الكرام. تمت. كتب هذه الرسالة وحَسَّنَ: حمزة أفندي». وخُتِمَتْ (ي) هكذا: «الحمد لله على الختم على الدوام، وعلى الرسول أفضل الصلاة والسلام. تمت الرسالة». وخُتِمَتْ (ح) هكذا: «الحمد لله على التمام، وعلى رسوله أفضل الصلاة والسلام». وختمت (ر) هكذا: «الحمد لله على التمام، وعلى رسوله أفضل الصلاة. تمت».

(٣) سَبَقَ في ص١٠٣٢ هامش رقم٧ الترجمة للبركوي وذِكْر أنّ كتابه المنقول مِنْهُ هو كتاب «امتحان الأذكياء».

فإن قلت: لِمَ لَمْ يقصد مِن «الواحِدِ» الوحدةَ العدديةَ؟ فما المانع مِن قصدها؟

قلنا: له مانعان:

الأول: أنّ الواجب تعالى جزئيٌّ حقيقيٌّ[٣]، والوحدة العددية لازمةٌ بَيِّنَةٌ[٤] لِكُلِّ جزئيٍّ حقيقيٍّ، فإذا ذُكِرَ الموضوع في القضية تلزم الوحدةُ العدديةُ بالبديهية، فحينئذٍ لو أريد مِن المحمولِ الواحدُ العدديُّ: لَمْ يَكُنْ الحَمْلُ في القضية مُفيدًا[٥]، ولِأَجْلِ أنْ يكون الحَمْلُ مُفيدًا لَمْ يقصد مِن الواحدِ الوحدةَ العدديةَ.

---

(١) المحمول في عُرْفِ المناطقة هو: المحكومُ به في القضية الحملية، سُمِّيَ بذلك لِحَمْلِهِ على موضوعِ القضية الذي وُضِعَ لِيُحْكَمَ عليه. (ينظر: شرح القطب على الشمسية، ج٢ ص١٦. والتذهيب على التهذيب، للخبيصي، ص٢٣٢).

(٢) في (ب): «ففي»، والمثبت من (هـ، س).

(٣) سبق غير مرة بيان المراد مِن الجزئي الحقيقي، والتأكيد على أنّ الله تعالى يَصْدُقُ عليه أنّه مِن قَبيله. (ينظر مثلًا: ص٩٨٩ هامش رقم٢).

(٤) اللزوم البَيِّن هو: ما لا يَحتاج العقل فيه إلى دليلٍ للجزم باللزوم بَيْنَ اللازم والملزوم، وينقسم إلى قسمين: الأول: لزومٌ بَيِّنٌ بالمعنى الأَخَصّ، وهو ما يَكفي فيه تَصَوُّر الملزوم للجزم باللزوم بَيْنَهُ وبَيْنَ اللازم كلزوم الزوجية للاثنين، فإنّ مَن تَصَوَّر الاثنين يجزم بلزوم الزوجية لها، والقسم الآخر: لزومٌ بَيِّنٌ بالمعنى الأَعَمّ، وهو ما يلزم فيه تَصَوُّر اللازم والملزوم للجزم باللزوم بينهما، كلزوم قابلية العلم للإنسان، فإنّه يلزم للجزم باللزوم بينهما تَصَوُّر الطرفين. وفي مقابل اللزوم البَيِّن يأتي اللزوم غير البَيِّن وهو الذي يحتاج فيه العقل إلى دليلٍ للجزم باللزوم بَيْنَ اللازم والملزوم، كلزوم الحدوث للعالم. (ينظر: التذهيب على التهذيب، ص٨٩:٩٣. وضوابط الفكر، لأستاذنا الدكتور محمد ربيع الجوهري، ص٣١، ٣٢). ولزوم الوحدة العددية لِكُلِّ جزئيٍّ حقيقيٍّ هي مِن قَبيل اللزوم البَيِّن بالمعنى الأَخَصّ؛ إذْ يَكفي تَصَوُّر أيِّ جزئيٍّ حقيقيٍّ للجزم بِصِدْقِ الواحد العددي عليه، على ما لا يخفى.

(٥) والحَمْلُ ههنا لا يكون مُفيدًا؛ لِكَوْنِهِ حَمْلًا شائعًا مُتَعَارَفًا، ومِن المُفترض أنّه يُفيد كَوْنَ الموضوع مِن أفراد المحمول (يراجع: كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ج١ ص٧١٨. ودستور العلماء، للأحمد نكري، ج٢ ص٤١)، لكنْ هذه الفائدة لا تُؤديها القضيةُ مَحَلُّ الكلامِ لو كان المحمول هو الواحد العددي؛ إذْ مؤداها والحالة تلك: ما صَدَقَ عليه اسمُ الجلالة يَصْدُقُ عليه أنّه مِن أفراد

هكذا استفيد مِن الحاشية السعدية(١) على البيضاوي(٢) في تفسير سورة «الإخلاص»(٣).

والثاني: أنّ المرادَ مِن الوحدةِ الواقعةِ في المحمولِ: الوحدةُ التي يُستدل(٤) على إثباتها في الكتب الكلامية بالبراهين(٥)، والمُبَرْهَنُ في علم الكلام عليها هي الوحدة بمعنى: «لا شريكَ له في ذاته وصفاته»، ولَمْ يُبرهَن فيه(١) على الوحدة العددية التي هي بمعنى:

الواحد العددي، فَمَا أدّاه الحَمْلُ مِن صِدْقِ الواحدِ العددي على ما صَدَقَ عليه اسمُ الجلالة لا جديد فيه؛ إذْ هو مفهومٌ ممّا دَلَّ عليه اسمُ الجلالة، لِكَوْنِهِ يَدُلُّ على واحدٍ جزئيٍّ حقيقيٍّ يَتَّصِفُ بوجوب الوجود.

(١) نسبة لسعد الله بن عيسى بن أمير خان، الشير بسعدى جلبي أو سعدي أفندي: من علماء الحنفية، أصله من ولاية قسطموني، ونشأ في الآستانة، وعمل فيها بالتدريس وولي قضاءها مدة، ثم تولى الإفتاء إلى أواخر حياته، توفي سنة ٩٤٥هـ، من مؤلفاته: «حاشية على العناية شرح الهداية للبابرتي»، و«فتوى في مواضع من فصوص الحكم لابن عربي». (ينظر: الشقائق النعمانية، لطاش كبري زاده، ص٢٦٥. والأعلام، للزركلي، ج٣ ص٨٨، ٨٩).

(٢) هو: ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي: قاض، مفسر، متكلم، أصولي، وُلِدَ في المدينة البيضاء (بفارس قرب شيراز) وولي قضاء «شيراز» مُدَّة، ورحل إلى «تبريز» فتوفي فيها سنة ٦٨٥هـ، مِن تصانيفه: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» يُعَرْفُ بتفسير البيضاوي، و«طوالع الأنوار» في علم الكلام. (ينظر: الطبقات، للتاج السبكي، ج٨ ص١٥٧، ١٥٨. والأعلام، للزركلي، ج٤ ص١١٠).

(٣) يراجع: حاشية سعدي جلبي على تفسير البيضاوي، ل١١٥/ب، مخطوط محفوظ بمكتبة حاجي بشير أغا، تحت رقم حفظ (٦٧)، ولَفْظُهُ: «قوله: "إذْ الواحد الحقيقي"، مُتعلق بقوله: "يَدُلُّ"، وفيه إشارة إلى أنّ همزة "أحد" مقلوبة عن الواو وليست بأصلية...وإلى أنّ المراد بـ"الأحد" هو الواحد الحقيقي، لا الواحد بالعدد؛ لأنّ المُطلق ينصرف إلى الكامل، ولأنّ صَرْفَه إلى الواحد بالعدد يُخْلِي الخبرَ عن الفائدة؛ إذْ لا مُنْكَرَ له». ويراجع كلام البيضاوي في تفسيره، ج٥ ص٣٤٧، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

(٤) في (ب): «استدل»، والمثبت من (هـ، س).

(٥) يراجع مثلًا: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص٢٧٧:٢٨٤. وتبصرة الأدلة، لأبي

«الواقع في المرتبة الأولى»[٢]. كذا ذكره بهاء الدين[٣] في «شرح الفقه الأكبر»[٤].

فإنْ قلتَ: لِمَ كان نَفْيُ الوحدة العددية عنه تعالى كُفْرًا؟

قلتُ: الواحدُ قد يُطلَق ويُراد به: معنى «لا شريكَ له في ذاته وصفاته»، وقد يُطلَق ويُراد به: «الواقعُ في المرتبة الأولى»، والله تعالى مُتصفٌ بِكُلٍّ مِن المعنيين، ولو نَفَى المعنى الثاني يصير معنى القضية: «الله ليس بواقع في المرتبة الأولى»، وهذا كُفْرٌ بلا ريب.

هكذا أُفيد المَرام في أثناء مذاكرة «امتحان البركوي» لكثيرٍ مِن الطلبة الكِرام مِن أولي الأفهام.

المعين النسفي، ج١ ص٢٢٧:٢٣٣، تحقيق: أ.د/محمد الأنور، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، ٢٠١١م. وشرح المقاصد، للسعد التفتازاني، ج٤ ص٣٤:٣٨.

(١) الضمير يعود على «علم الكلام».

(٢) لأنّ هذه الوحدة العددية غير مُختصة به تعالى، فليستْ هي المقصودة مِن توحيده عز وجل.

(٣) سبقت ترجمته في المبحث الأول، ص١٠٠٠.

(٤) يراجع: القول الفصل شرح الفقه الأكبر، لبهاء الدين زاده، ص١٢٦. وقد سبق ذِكْرُ نَصِّ كلامه في المبحث الأول، ص١٠٠٠، ١٠٠١.

خاتمة

بعد أن أَتَمَّ الله تعالى عليّ هذا البحث أقوم بتسجيل النتائج التي تَوَصَّلْتُ إليها، ومِن أهمها:

(١) الواحد العددي يُقال مطلقًا على ما هو غير قابلٍ للانقسام أصلًا، أمّا غيره ممّا هو قابل للانقسام فيُقال عليه «واحد عددي» لكنْ مِن الجِهة التي كان فيها غيرَ مُنقسمٍ. وفي اعتبار الواحد العددي داخلًا في العدد أم ليس داخلًا فيه وإنّما هو مبدؤه: خلافٌ، اختارَ النُّحاة الأول، وأهل الحساب على الثاني.

(٢) المعاني الرئيسة التي يؤدّيها وَصْفُ الله تعالى بأنّه واحدٌ هي: عَدَمُ صِحّة الانقسام، وعَدَمُ المثيل والشبيه والنظير، وعَدَمُ الشريك في الخلق والتدبير.

(٣) اتفق جمهرة علماء العقيدة على أنّ الله تعالى واحدٌ لا مِن طريق العدد، ومُرادُهم جميعًا أنّ وحدانية الله تعالى تختلفُ عن الوَحْدة التي تُقال على المخلوق، لكنّهم اختلفوا حول ما يَقَعُ عليه النَّفْيُ، ففريقٌ على أنّ النَّفْيَ واقعٌ على الوحدة العددية ذاتها، وفريقٌ على أنّ النَّفْيَ واقعٌ على إرادة الوحدة العددية، إذْ هي ثابتة لله تعالى، لكنّه غير مُختص بها. والخلاف بَيْنَ الفريقين نشأ مِن الجهة التي نَظَرَ كُلٌّ منهما إلى الواحد العددي مِن خلالها.

(٤) نُقِلَ عن الإمام الأشعري أنّه يقول بأنّ الله تعالى واحدٌ مِن طريق العدد، وظَهَرَ بَعْدَ التحقيق أنّ هذا القول يؤول إلى عَيْنِ ما قرّره الفريق القائل بأنّ نَفْيَ الوحدة العددية عن وحدانية الله تعالى واقعٌ على إرادة الوحدة العددية.

(٥) دعوى التشكيك في نِسبة «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة، اعتمادًا على أنّ مقولة: «والله تعالى واحد لا من طريق العدد» الواردة فيه لا تُحقق التوحيد المطلوب شرعًا – دعوى متهافتة مصدرها القصور في فَهْم العبارة.

(٦) اعتنى علماء العقيدة وغيرهم بمقولة الإمام أبي حنيفة المذكورة، فشرحوها وبيّنوا ما تحويه مِن معاني التزيه والإجلال لله تعالى، سواء كان هذا في شروح «الفقه الأكبر» أو في غيره مِن المصنّفات التي نَقَلَتْ العبارة ووظَّفتها في بيان عقيدة التوحيد، كما أُفْرِدَ شَرْحُها بالتصنيف؛ حيث وَقَفَ البحث على ثلاث رسائل في هذا الصدد وقام بتحقيقها تحقيقًا علميًا.

فهرس بأهم المصادر والمراجع

* أبكار الأفكار، لسيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: أ.د/أحمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

* الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: د/محمد يوسف وزميله، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٩٦هـ – ١٩٥٠م.

* الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي – جدة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

* الأسماء والصفات، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار التقوى- دمشق، ١٤٢٢هـ- ٢٠٢٠م.

* امتحان الأذكياء، لمحي الدين محمد بن بير علي البركوي (ت: ٩٨١هـ)، طبعة حجرية سنة ١٣٠٥هـ، محفوظة بمكتبة راغب باشا تحت رقم (٣٠٢٤).

* الأمد الأقصى، لأبي بكر ابن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: عبد الله التوراتي، دار الحديث الكنانية، بدون.

* الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

* بحر الكلام، لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي (ت: ٥٠٨هـ)، تحقيق: د/ولي الدين الفرفور، دارالفرفور، ط٢ سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

* تأويلات أهل السنة، لأبي منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د/مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

* التذهيب على التهذيب، لعبيد الله بن فضل الله الخبيصي (ت: ١٠٥٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م.

* التعريفات، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

* تلخيص الأدلة، للزاهد الصفار أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل (ت: ٥٣٤هـ)، تحقيق: أنجليكا برودسرن، المعهد الألماني للدراسات الشرقية – بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

* جمل من أصول الدين، لأبي سلمة محمد بن محمد السمرقندي (ت: قبيل ٣٤٠هـ)، تحقيق: إلهامي قاسمي، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون.

* دستور العلماء، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدنكري (ت: ق ١٢هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

* الشامل في أصول الدين، لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: علي سامي النشار وزميليه، منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٩٦٩م.

* شرح أسماء الله الحسنى، لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت: ٤٦٥هـ)، ط دار آزال – بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

* شرح الأصول الخمسة، للقاضي أبي الحسين عبد الجبار بن أحمد الأسدابادي (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: د/عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة.

* شرح الفقه الأكبر، لإلياس بن إبراهيم السينوبي (ت: ٨٩١هـ)، تحقيق: فتحي كازانج، طبعة إزمير، ١٩٩١م.

* شرح الفقه الأكبر، لأبي المنتهى شهاب الدين المغينساوي (ت: في حدود ١٠٩٠هـ) «ضمن الرسائل السبعة في العقائد»، دار البصائر – القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

* شرح قطب الدين الرازي (ت: ٧٦٦هـ) على الرسالة الشمسية مع مجموعة الحواشي، المطبعة الأميرية بمصر، ١٣٢٣هـ – ١٩٠٥م.

* شرح المقاصد، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، تحقيق: أ.د/عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

* شرح المواقف، للسيد الشريف الجرجاني، ط دار الكتب العلمية – بيروت.

* طوالع الأنوار، لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: عباس سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ٢٠٠٧م.

* عثمانلي مؤلفري، لبروسه لي محمد طاهر (ت: ١٣٤٣هـ)، ط مطبعة عامرة – استنابول، سنة ١٣٣٣هـ.

* الغنية في الكلام، لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري (ت: ٥١٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الهادي، دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

* الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي – القاهرة.

* الفقه الأكبر، للإمام أبي حنيفة (ت: ١٥٠هـ)، دائرة المعارف النظامية – حيدرآباد الدكن، ١٣٤٢هـ.

* القول الفصل شرح الفقه الأكبر، لبهاء الدين زاده (ت: ٩٥٢هـ)، مكتبة الحقيقة – استنابول، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م.

* كتاب التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق: د/فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، بدون.

* كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ) ، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

* الكفاية في الهداية، لنور الدين أحمد بن محمود الصابوني (ت: ٥٨٠هـ)، تحقيق: أ.د/محمد آروتشي، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

* المبين في شرح معاني ألفظ الحكماء والمتكلمين ، للآمدي، تحقيق: أ.د/حسن الشافعي، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

* مجرد مقالات الإمام الأشعري، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت: ٤٠٦هـ)، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق – بيروت، ١٩٨٧م.

* المطالب العالية، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السقا، ط دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* المعتمد في أصول الدين، لركن الدين محمود بن محمد الملاحمي(ت: ٥٣٦هـ)، تحقيق: مارتن مكدرمت وزميله، الهدى – لندن، ١٩٩١م.

* المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن.

* الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.

* المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي فودة، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* الهادي في أصول الدين، لجلال الدين عمر بن محمد الخبازي (ت: ٦٩١هـ)، تحقيق: عادل ببك، طبعة استنابول، ٢٠٠٦م.

* هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليلة – استنابول، ١٩٥١م.

بحمد الله

****